



الأكاديمية العربية في الدنمارك

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

**الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية -
دراسة ميدانية على بنك البلاد
شركة مساهمة سعودية عامة**

بحث مقدم في إطار برنامج الدراسة لمرحلة ماجستير المحاسبة

أعداد طالب الماجستير / حسين عبد الجليل آل غزوي

أشرف / أ.د وليد الحيالي

٢٠٠٩م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا"

صدق الله العظيم

الآية ١١٤ من سورة طه

ملخص الدراسة

أن هذه الدراسة موضوعها " الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية - دراسة ميدانية على بنك البلاد "، وتقع في ثلاثة مباحث بخلاف الإطار العام على النحو التالي:

المبحث الأول

ويتم استعراض مفهوم الإفصاح من الناحية المحاسبية وبعده التعرف على الإفصاح في ضل المدخل المهني والذي يتمثل في إصرار المنظمات المهنية على إلزام الشركات في إتباع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً والمحافظة على حرية الإدارة في المناورة تحت مظلة هذه المبادئ، وبعد ذلك يتم استعراض أهمية الإفصاح المحاسبي في قطاع البنوك وذلك لما يشهده هذا القطاع من أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول ولما يتضمن هذا القطاع أيضاً من مخاطر كثيرة منها المخاطر المالية ومخاطر سيولة ومخاطر صرف عملات ومخاطر أسعار فائدة وغيرها.

المبحث الثاني

يتم استعراض نبذة تاريخية عن المعايير المحاسبية الدولية وكذلك يتم استعراض المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة.

المبحث الثالث

أولاً يتم استعراض اختبار فرضية البحث المتعلقة بموضوع الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية واختبار الفرضية الأولى " تتأثر القوائم المالية للبنوك بالجهات الرقابية والإشرافية المحلية والأجنبية على مستوى الإفصاح في القوائم المالية " حيث سيكون اختبار الفرضية على الدراسة الميدانية المقارنة بين ما هو موجود في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٠ وقياس مستوى الإفصاح في القوائم المالية لبنك البلاد " شركة مساهمة سعودية " وكذلك دراسة أثر الجهات الرقابية المتمثلة في البنك المركزي على أثر الإفصاح في القوائم المالية، وأيضاً الجهات الأجنبية مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية التابعة لبنك التسويات الدولي وقياس أثر ذلك على مستوى الإفصاح في القوائم المالية للبنك موضع الدراسة.

ثانياً اختبار الفرضية الثانية وهي " عدم كفاية الإفصاح عن حجم المخاطر التي تعرضت لها البنوك بسبب الأزمة المالية أثرت على سعر أسهم هذه البنوك " وبعدها يتم استعراض نبذة عن القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية والأزمة المالية، ثم يتم استعراض تأثير الأزمة المالية على أسهم البنوك السعودية، ثم يقدم الباحث تحليل بالنسب المالية متعلقة ببعض بنود القوائم المالية وهي مخصصات البنوك ودراسة أثر ذلك على القوائم المالية، وبعد ذلك يتم استعراض الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث.

Summary of the Study

The subject of this study is the accounting disclosure in the light of international accounting standards. A field study on Al-Bilad Bank, and it lies in three chapters other than the general framework which as follows :

Chapter I:

Review the concept of disclosure from an accounting perspective and then define the disclosure according to the professional approach that is used by the professional organizations to urge companies to follow generally accepted accounting principles and to maintain the freedom of management under the umbrella of these principles, after that a review of the importance of accounting disclosure in the banking sector will be conducted as of the great importance of this sector in the economies of countries and the many different risks facing this sector including financial risks, liquidity risk, currency exchange risk, interest rate risk, and others.

Chapter II:

Reviews a historical brief of the international accounting standards and addresses IAS (30) disclosure in the financial statements of banks and similar financial institutions.

Chapter III:

Reviews the test of research hypothesis that is related to the subject of accounting disclosure in the light of international accounting standards and the test of the first hypothesis, which is entitled as "do financial statements of banks get affected under a certain local and foreign level of disclosure in the financial statements," where the test of the hypothesis is based on a compared field study between what is in the International Accounting Standard No. (30) and the level of disclosure in the financial statements of Al-Bilad Bank, "Saudi joint stock company "as well as the study the impact of regulatory bodies such as the Central Bank on the level of disclosure in the financial statements, as well as foreign bodies such as the Basel Committee and its impact on the level of disclosure in the financial statements of the bank under study.

Secondly, test the second hypothesis which is entitled as "insufficient disclosure of the risks that banks have incurred because of the financial crisis has affected the price of the share of these banks" and then there will be a review of the banking sector in Saudi Arabia and the financial crisis, then a review of the impact of financial crisis on Saudi banks, and then the researcher will submit an analysis of financial ratios with respect to certain items of financial statements which are provisions of banks and their impact on the financial statements, and then there will be a review of the conclusions reached by the researcher.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	م
٦	الإطار العام	١
٧	مقدمة البحث	٢
٧	مشكلة البحث	٣
٧	أهمية البحث	٤
٨	هدف البحث	٥
٨	فرضية البحث	٦
٨	منهجية البحث	٧
٩	خطة البحث	٨
١٠	المبحث الأول : الإفصاح المحاسبي	٩
١١	مفهوم الإفصاح	١٠
١١	الإفصاح في ضل المدخل المهني	١١
١٣	أهمية الإفصاح في القطاع المالي	١٢
١٤	المبحث الثاني : المعايير المحاسبية	١٣
١٥	نبذة تاريخية عن المعايير المحاسبية الدولية	١٤
١٥	المعيار الدولي الثلاثون	١٥
٢٨	المبحث الثالث : اختبار الفرضيات	١٦
٢٩	اختبار الفرضية الأولى	١٧
٤٦	اختبار الفرضية الثانية	١٨
٥٣	الاستنتاجات	١٩
٥٦	قائمة المصادر	٢٠

الإطار العام

مقدمة البحث :

بداية من الأزمة المالية وما تبعها من انهيارات كبيرة في أكبر المصارف في العالم بداية من إعلان إفلاس بنك الاستثمار الأميركي (ليمان برذارز) وبنك واكوفيا رابع أكبر مصرف في الولايات المتحدة الذي بيع لمؤسسة سيتي غروب المصرفية الأميركية وإفلاس ما يقارب من ١٤٠ بنك في الولايات المتحدة الأمريكية حتى تاريخ هذا البحث، أثر ذلك على جميع دول العالم وخاصة البنوك فقد قامت هذه البنوك بعمل مخصصات كبيرة مما أثر على ربحية هذه البنوك ولم يتم الإفصاح عن كثير من البنود ذات العلاقة مع هذه البنوك وذلك لطبيعة العمل المصرفي وما يتطلبه من ضرورة الحفاظ على أسرار لا يجوز الإفصاح عنها للعامة ولكن يتم الإفصاح عن ذلك وتقديم المعلومات للجهات الحكومية المتمثلة في مؤسسة النقد السعودي وبما أن البنوك السعودية تعد قوائمها المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية فإن ذلك يتطلب الإفصاح الكلي كما جاء في معيار الإفصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابه رقم (٣٠) ، ومن ناحية أخرى فإن عدم توفير البيانات والمعلومات اللازمة والكافية لهذه البنوك سوف تؤثر على القرارات الاستثمارية والتمويلية للمستثمرين والمقرضين

مشكلة البحث :

لقد تأثرت القوائم المالية للبنوك بشكل كبير جدا بسبب الأزمة المالية وأثر ذلك على مستوى الإفصاح في هذه البنوك مما سبب بعض الغموض لكثير من الباحثين والمحللين الماليين بوجه خاص حيث أصبحت عملية التحليل المالي للقوائم المالية لهذه البنوك يكتنفها الكثير من الغموض إذ أن بعض هذه الاختلافات في السياسات المحاسبية أو المعالجات المالية لبعض بنود القوائم المالية تسبب في استنتاجات ومقارنات غير دقيقة وذلك بسبب الاختلافات بين الفترات المالية الحالية والفترات التي سبقت الأزمة المالية وكذلك بعض البنود ذات التأثير الجوهري على البيانات المالية، كما أن هذه البنوك لم تقدم درجة كافية من الإفصاح في قوائمها المالية.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في الحصول على كافة المعلومات المالية والاستثمارية المناسبة والتي يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء البنوك وإجراء المقارنات بين هذه البنوك لاتخاذ القرار الاستثماري،

كما يجب أن تكون الإفصاحات في القوائم المالية للبنوك شاملة وكافية لمواجهة احتياجات مستخدمي القوائم المالية المتمثلة في المستثمر المحلي والأجنبي.

هدف البحث :

يسعى الباحث من خلال البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ١- توضيح أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية للمستثمر المحلي والأجنبي.
- ٢- دراسة مستوى التزام البنوك بنشر القوائم المالية والحكم على درجة الإفصاح فيها من خلال الاعتماد على ما جاء في المعيار المحاسبي رقم (٣٠) الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة.
- ٣- بيان قصور الإفصاح في القوائم المالية المنشورة حالياً للبنوك وذلك تأثراً بالأزمة المالية وضرورة الإفصاح عن جميع الأضرار المتعلقة بتعثر كثير من عملاء البنوك على سداد مستحقاتهم.

فرضية البحث :

في ضوء أهمية البحث وضعت الفرضية التالية :

- تتأثر القوائم المالية للبنوك بالجهات الرقابية والإشرافية المحلية والأجنبية على مستوى الإفصاح في القوائم المالية
- عدم كفاية الإفصاح عن حجم المخاطر التي تعرضت لها البنوك بسبب الأزمة المالية أثرت على سعر أسهم هذه البنوك.

منهجية البحث :

لتحقيق أهداف الدراسة سيتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي المستند بشكل أساسي على معلومات من المراجع والأبحاث والدراسات السابقة وكذلك المجالات العلمية والدوريات المتعلقة بهذا الموضوع، وسوف يتم الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالإفصاح الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية للحكم على مدى الإفصاح المحاسبي في البنوك السعودية، حيث سيتم تطبيق هذه المعلومات النظرية على الواقع الميداني لبنك البلاد وذلك بالرجوع إلى

القوائم المالية للبنك بهدف تحديد التوصيات اللازمة لتطوير الإفصاح المحاسبي في المملكة العربية السعودية.

خطة البحث :

مراعاة لأهمية البحث وتحقيقاً لأهدافه وفرضياته ، فإن الباحث سوف يتناول البحث من خلال المباحث التالية :

- **المبحث الأول :** الإطار النظري لمفهوم الإفصاح المحاسبي
- **المبحث الثاني :** المعايير الدولي رقم (٣٠) الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة
- **المبحث الثالث :** اختبار فرضيات البحث
- **الاستنتاجات**
- **مصادر البحث**

المبحث الأول

الإفصاح المحاسبي

مفهوم الإفصاح :

الإفصاح المحاسبي هو توفير المعلومات الملائمة للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية في اتخاذ قرارات اقتصادية تتعلق بالمنشأة مصدرها البيانات كما تهيئ لهؤلاء المستخدمين بعض المؤشرات المالية التي تمكنهم من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية لتلك المنشأة (الحيالي : نظرية المحاسبة : ٢٠٠٧ : ٣٦٧).

كما تم تعريف الإفصاح من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بأنه " يقصد بالإفصاح العام إفصاح المعلومات ذات الطبيعة العامة التي يتعين إيضاحها حتى لا تكون القوائم المالية مضللة" (معايير المحاسبة السعودية - معيار الإفصاح العام ص ٤٧٩ الفقرة ٥٢٥)

الإفصاح في ظل المدخل المهني :

أن تتبع تاريخ الإفصاح يشير إلى أن المدخل المهني أو المعياري هو الذي عمل على صياغته ، كما هو في الوقت الحاضر ، هذا المدخل الذي تمثل في إصرار المنظمات المهنية وأهمها AICPA على إلزام إدارة الشركة في إتباع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً والمحافظة على حرية الإدارة في المناورة تحت مظلة هذه المبادئ ، على أن تفصح الإدارة عن وضع المشروع الاقتصادي من خلال القوائم المالية وما يرتبط بها من قوائم مرحلية وملاحظات وتفسيرات تلعب دوراً في حماية المساهم العادي من التضليل.

هذا المساهم الذي يرغب في الاطمئنان على سلامة أمواله وقدرة المشروع على توليد الربح بالإضافة إلى توفر نقدية كافية لتوزيع جزء من الربح المتحقق ، هذه الأهداف التي تحقق مطالب المقرضين إلى حد ما ، حيث يخشى المقرضين من بنوك وحملة سندات من إفلاس المشروع وعدم توفر سيولة كافية لتسديد الديون ، إذ إن إفلاس المشروع يهدد مصالح الدائنين الحاليين والمحتملين أكثر من المساهمين الذي قد يلجئون إلى أخذ القروض للمحافظة المؤقتة على استمرار المشروع ودرء الإفلاس عنه والمحافظة على أسعار أسهمهم بأقل ما يمكن من الانخفاض للعمل على بيعها والتخلص منه قبل فوات الأوان.

وبالرغم من أننا بينا أن افتراض كفاءة السوق المالي يفترض مستثمراً مطلعاً على الواقع من مصادر محاسبية ومالية مختلفة ، مما يجعله يكشف التضليل إلا أن حوادث كثيرة تشير إلى نجاح الإدارة في تضليل المجتمع المالي مؤقتاً ، غير أن الخوف من التضليل واتخاذ قرارات خاطئة وتراكم رؤوس الأموال في خزائن المصارف دون وجود من يستلف هذه الأموال ودفع فوائد مقابل ذلك أدى إلى تحول المصارف إلى مستثمرين وليس مقرضين فحسب وإن التقدم الذي حققته البنوك في مجال الاستثمار والاستعلام المصرفي ، جعل هذه الإدارات لا تكتفي بالقوائم المالية المنشورة التي تستهدف المستثمر العادي من مساهم أو حامل سند إلى معلومات أكثر تفصيلاً من تلك المقدمة في القوائم المالية المشورة ، وقد يكون بعضها مالياً والآخر غير مالي ، وقد أشارت دراسات كثيرة جرت مؤخراً إلى تزايد استخدام القياس الغير المالي كجودة المنتجات وإرضاء العملاء وقد ساعد استخدام هذا القياس على تحسن التنبؤ بالأداء المالي للمشروع على المدى الطويل ، وقد ذلت الدراسات التجريبية على أهمية الإفصاح عن مخاطر تدبب إيرادات المصارف مما حدا بلجنة بازل لطلب الإفصاح عنه نظراً لما له من دور تنبؤي في وضع المصارف في المستقبل.

ولم يقتصر تراكم رأس المال على المصارف بحسب بل نشأت هيئات أخرى لديها رؤوس الأموال الوفيرة كهيئات التأمين وصناديق المعاشات وصناديق التأمينات الاجتماعية وهيئات الأوقاف وأخذت هذه الهيئات تعمل تدريجياً على استثمار أموالها في الشركات والاحتكارات الصناعية عوضاً عن الاكتفاء بالاستثمارات ذات الفوائد الثابتة كالقروض الحكومية أو شراء العقارات والأراضي وأن توفر الأموال في مثل هذه الهيئات الاستثمارية وتراكم الأرباح لديها جعل منها طاقة استثمارية متنامية القوة يتزايد أثرها في بورصة الأوراق المالية يوماً بعد يوم.

أن دور المساهم العادي في اتخاذ القرارات الاستثمارية يضمحل في الوقت الحالي ليحل محله مجتمعاً مالياً من متخذي القرارات يحتل فيه المحللون الماليون ومستشارو الاستثمار المكان الأول مما يجعل مفهوم المستثمر العادي المقرر من قبل AICPA غير كافٍ للوفاء بحاجة المجتمع المالي وأن هذا الاستنتاج دفع كثيراً من كتاب المحاسبة لنقد المفهوم التقليدي الذي يتلخص في افتراض مستثمر يعتمد على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي والمطالبة بتوسع مفهوم الإفصاح ليشمل معلومات أوسع من تلك القوائم التقليدية.

فمن حيث الشكل لم يعد التعبير الرقمي الوارد في التقارير المالية كافياً بل صارت الحاجة تدعو إلى عرض وسائل أخرى أكثر وضوحاً كتعزيز البيانات المقدمة في التقرير بحيث تعجل في فهم القارئ وتعطيه صورة دقيقة عن أوضاع المشروع وذلك كالخرائط والصور والرسوم بحيث تعرض المظاهر جميعها الممكنة لأنشطة المشروع المتداخلة وبالصورة التي تكون أقرب إلى مفهوم مستخدم المعلومات. (القاضي وحمدان : نظرية المحاسبة ، ٢٠٠٦ ، ٢٨٠ - ٢٨٣)

أهمية الإفصاح المحاسبي في البنوك :

شهد قطاع المصارف في السنوات الأخيرة منافسة شديدة في تقديم الخدمات المصرفية الحديثة سواء أكان هذا التنافس فيما بينها أم مع المنشآت المالية أخرى، وكان هذا السعي لمواكبة خطا العولمة والتحرر من القيود حيث لم تعد هناك حواجز في انتقال رؤوس الأموال أو فيما بين الأسواق والمنتجين في مختلف أقطار العالم.

على الرغم من محاولة المصارف تخفيض ما قد يترتب من جراء ذلك السعي من مخاطر مالية لم تعد تقتصر على المخاطر الائتمانية فحسب ، وإنما اتسعت دائر المخاطر لتشمل مخاطر السيولة ومخاطر أسعار صرف العملات ومخاطر أسعار الفائدة وغيرها.

وتبرز جلياً أهمية دور الإفصاح في القوائم المالية في أن التطور الواسع في القطاع المالي بصورة عامة وفي قطاع المصارف بصورة خاصة خلق تحديات لكثير من مستخدمي القوائم المالية حيث كشفت الأزمات التي حدثت للعديد من المؤسسات المالية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٦م التي تعرض له قطاع المصارف لجزء هام من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي ومن أمثلة ذلك مصرف الاعتماد والتجارة الدولي (BCCI) وبارنجز (Barings) جراء عدم كفاية الإفصاح في القوائم المالية، وكذلك ما كشفته أزمة آسيا في صيف ١٩٩٧م، وكذلك الأزمة المالية العالمية المتعلقة بالرهون العقارية في أمريكا عام ٢٠٠٨م من عدم قدرة المصارف في السيطرة على المخاطر التي تتعرض لها وعدم القدرة على الإفصاح عنها، مما يشير بوضوح إلى أهمية الإفصاح المحاسبي .

ونظراً لأهمية هذا الموضوع أفردت لجنة معايير المحاسبة الدولية معيارين مستقلين في هذا الخصوص وهما المعيار رقم (٣٠) للإفصاح في المصارف والمؤسسات المالية المشابهة وكذلك المعيار رقم (٣٢) عن الأدوات المالية العرض والإفصاح.

وتجوباً لصدى ذلك الموضوع أصدرت الأمم المتحدة في عام ١٩٩٨م ورقة باسم الإفصاح المالي في المصارف .

أضف إلى ذلك الدور الفعال الذي قامت به لجنة بازل للرقابة المصرفية حيث أصدرت مجموعة من التوصيات في هذا الخصوص ومن أهمها:

- ١- يجب أن يعطي الإفصاح صورة واضحة عن طبيعة أعمال المصرف وبوجه خاص المعلومات الخاصة بالمخاطر المحتملة في المشتقات المالية التي يمارسها المصرف وتشتمل هذه المخاطر على كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السمعة كما يتعين على المصرف أن يفصح عن كيفية إدارة مخاطر المشتقات المالية.
- ٢- يجب أن تعطي الإيضاحات معلومات مفيدة عن كيفية مساهمة أنشطة المصرف في تحقيق إيراداته.
- ٣- يجب أن تركز الإيضاحات على المخاطر الهامة وأن توضح العلاقة فيما بين أنشطة المصرف بوجه عام ومخاطرها والإيرادات المحققة عنها.
- ٤- يجب أن يعطي الإفصاح كلاً من المعلومات الكمية والنوعية .

أضف إلى ذلك الدور الذي لعبته القوانين والتشريعات المنظمة لأنشطة المصارف في كل دولة في اختيار الممارسات المحاسبية التي تتماشى مع ظروفها الخاصة (إسماعيل و العرييد و حمزة: المحاسبة المصرفية: ٢٠٠٩، ٢٩٤).

وحيث تقوم البنوك المركزية بدور فعال في متابعة ومراقبة المصارف بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وبعض نظم المراقبة مثل معايير لجنة بازل (١، ٢)، حيث تأثر هذه المنظمات والمتمثلة في معاييرها وأجرائتها في كفاية الإفصاح في القوائم المالية.

المبحث الثاني

المعايير الدولية

نبذة تاريخية عن المعايير المحاسبية الدولية

شهد عام ١٩٧٤م حدثاً بارزاً ترك أثراً جوهرياً على مشكلة الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة إذ صدر في الولايات المتحدة الأمريكية خلال ذلك العام تشريع من الكونغرس ألزم فيه المصارف التجارية بالخضوع من حيث شروط وقواعد الإفصاح للوائح والتشريعات التي تصدرها بهذا الخصوص لجنة هيئة البورصة إلى SEC وذلك بشأن الإفصاح عن المعلومات للشركات المساهمة الأخرى المدرجة في البورصة وقد ترتب على ما سبق انعطاف هام في مسيرة الإفصاح عن المعلومات في ميزانيات البنوك الأمريكية تجلت مظاهره في سمتين رئيسيتين :

أولهما : تمثلت بتحول التركيز من أهداف الإفصاح من حماية مصالح المودعين إلى حماية مصالح الفئات الأخرى مثل المساهمين والمستثمرين والمقرضين.

وفي المسار نفسه أصدرت كذلك اللجنة الدولية للمحاسبة (IASC) المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) والخاص بعرض قواعد الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة للبنوك (الحيالي، ٢٠٠٧ : ٣٦٩)، ويطلب هذا المعيار البنوك والمؤسسات المالية المشابهة بتقديم مستوى ملائم من الإفصاح لمصلحة مستخدمي القوائم المالية كعرض السياسات المحاسبية وتضمين إفصاحات إضافية في قائمة الدخل والمركز المالي وكذلك ما يتعلق بالأمور الطارئة واستحقاقات الأصول والالتزامات وخسائر القروض والسلف والمخاطر البنكية العامة والأصول المرهونة كضمان (القاضي ، حمدان:٢٠٠٧.١٥٧)

والسمة الأساسية التي تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها وهنا يتأتى دور الفكر المحاسبي المعاصر من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها من ثم تمكن هؤلاء من التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلاً واتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع البنك (حماد : ٢٠٠٤.٤٠٠) .

كما نوعت معظم المؤسسات الائتمانية عملياتها بعيداً عن أعمالها الأصلية وتم ابتكار منتجات جديدة باستمرار وخاصة من أولئك العاملين في الأسواق المالية مثل المشتقات وقد نشط البحث الجدي عن فرص سوقية ومنتجات القيمة المضافة مثل تملك الأصول وتمويل المشروعات والتوريق وبطاقات الائتمان والمشتقات والبنود خارج الميزانية العمومية بمعدل سريع ودخلت البنوك مجالات أعمال جديدة وواجهت مخاطر جديدة ودخل لاعبون جدد مثل المؤسسات التجارية في مجال الأعمال المصرفية التجارية وتناقصت الحصة السوقية للوساطة مع نمو أسواق رأس المال واشتدت المنافسة داخل الحصص السوقية القائمة (حماد : ٢٠٠٤ ، ٤٠١) ، وعلى ضوء ذلك سوف نتطرق إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠)، وعلى أهم النقاط التي يجب التركيز عليها والتي سوف يتم تطبيقها على الدراسة الميدانية لبنك البلاد لاحقاً.

المعيار المحاسبي الدولي الثلاثون :

المعيار الثلاثون : الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة DISCLOSURES IN FINANCEAL STATEMENTS OF BANKS AND SIMILAR FINANCEAL INSTITUTIONS

يحل هذا المعيار بعد إعادة صياغته محل المعيار الأصلي الذي اعتمده اللجنة في حزيران (يونيو) ١٩٩٠. ولقد تم عرض المعيار طبقاً للصيغة المعدلة التي تم إتباعها في صياغة المعايير المحاسبية الدولية منذ عام ١٩٩١. ولم تحدث تعديلات جوهرية على النص الأصلي المعتمد للمعيار، غير أنه تم تعديل بعض المصطلحات تمثيلاً مع ما جرى عليه العمل باللجنة في المرحلة الحالية .

كما تم تعديل الفقرات ٢٤، ٢٥ من المعيار المحاسبي الدولي الثلاثون في عام ١٩٩٨، وتمت التعديلات بالإشارة إلى المعيار الخامس و العشرون الذي يتناول محاسبة الاستثمارات وبموجب ما جاء في المعيار المحاسبي الدولي ٣٩ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.

كما تم تعديل الفقرات ٢٦، ٢٧، ٥٠، ٥١ من المعيار المحاسبي الدولي الثلاثون. وتمت التعديلات بالإشارة إلى المعيار العاشر "الأمر الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية" وبموجب ما جاء في المعيار المحاسبي الدولي السابع و الثلاثون "المخصصات، المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة"، ومع ما يتماشى مع المصطلحات المستخدمة في المعيار المحاسبي الدولي السابع و الثلاثون.

نطاق المعيار:

١. يجب تطبيق هذا المعيار عند إعداد البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة (والتي سيشار إليها فيما بعد بالبنوك).
٢. لأغراض تطبيق هذا المعيار، يستخدم لفظ (بنك) ليعني كافة المؤسسات المالية التي يكون نشاطها الرئيسي قبول الودائع والاقتراض بهدف الإقراض والاستثمار والتي هي في نطاق التشريعات البنكية أو التشريعات المشابهة. ويعتبر هذا المعيار واجب ملأئم التطبيق للتطبيق على تلك المؤسسات سواء تضمن اسمها لفظ البنك أم لا.
٣. يعتبر قطاع البنوك أحد أهم قطاعات الأعمال وأكثرها تأثيراً على المستوى الدولي، فمعظم الأفراد والمنظمات تستفيد من خدمات البنوك إما كمودعين أو مقترضين، وتلعب البنوك دوراً هاماً في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي من خلال علاقاتها الوثيقة بالأجهزة بالسلطات الحكومية وغيرها المسؤولة عن تنظيم ووضع القوانين المنظمة لأعمال القطاع المصرفي. ومن ثم فهناك اهتمام عام بضمان سلامة وحسن أداء قطاع البنوك وخاصة ما يتعلق بملاءتها المالية ومدى توافر السيولة لديها ودرجة المخاطر النسبية المتعلقة بأنشطتها المختلفة. وتختلف أنشطة البنوك عن أنشطة غيرها من المنشآت التجارية وهذا يؤدي إلى اختلاف في متطلبات المحاسبة والإفصاح في التقارير المالية. ويعالج هذا المعيار ذلك، كما يشجع عرض الملاحظات والإيضاحات المتعلقة ببعض الأمور مثل إدارة السيولة والمخاطر والرقابة عليهما بالبيانات المالية.

٤. يعتبر هذا المعيار مكملًا للمعايير المحاسبية الدولية الأخرى التي تنطبق على البنوك إلا إذا نص صراحة على استثناء البنوك من تطبيق أحد المعايير.

٥. ينطبق هذا المعيار على البيانات المالية المستقلة كما ينطبق وعلى البيانات المالية الموحدة للبنك، ففي حالة وجود مجموعة تقوم بمزاولة الأعمال المصرفية، فإنه يجب تطبيق هذا المعيار على تلك الأعمال لغرض إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

خلفية المعيار:

٦. يحتاج مستخدمو البيانات المالية الخاصة بالبنك إلى معلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة وذلك لمساعدتهم في تقييم أداء البنك ومركزه المالي بالإضافة إلى مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية. كما يحتاج مستخدمو البيانات المالية إلى معلومات تساعدهم على فهم السمات الخاصة لطبيعة أنشطة البنوك. ويحتاج المستخدمون إلى تلك المعلومات بالرغم من خضوع البنك للرقابة والإشراف من قبل جهات حكومية وقيامه بتزويد تلك الجهات بمعلومات لا تكون عادة متاحة للجمهور، ولذلك فإن الإفصاح في البيانات المالية للبنوك يجب أن يكون شاملاً بدرجة كافية لمقابلة احتياجات هؤلاء المستخدمين، وذلك مع الأخذ في الاعتبار أية قيود معقولة تحد من قدرة إدارة البنك على الوفاء بتلك الاحتياجات.

٧. يهتم مستخدمو البيانات المالية للبنك بسيولة وملاءة البنك والمخاطر المرتبطة بموجوداته ومطلوباته المعترف بها في ميزانيته العمومية والبنود خارج الميزانية، ويقصد بالسيولة مدى توافر الأموال اللازمة لمقابلة احتياجات السحب للمودعين والوفاء بالمطلوبات الأخرى عند استحقاقها. ويقصد بالملاءة المالية (اليسر المالي) زيادة موجودات البنك على مطلوباته وبالتالي مدى كفاية رأس المال. ويتعرض البنك لمخاطر السيولة ولمخاطر ناتجة عن تقلبات أسعار العملات الأجنبية، تغير أسعار الفائدة، وتغيرات الأسعار في السوق بالإضافة إلى تعثر نظرائه أو المنشآت التي تتعامل معه. وقد تعكس البيانات المالية تلك المخاطر، إلا أن قيام الإدارة بعمل ملاحظات إضافية كافية بالبيانات المالية عن كيفية إدارة ورقابة تلك المخاطر سيساعد مستخدمي تلك البيانات على تحقيق مستوى أفضل من الفهم لطبيعة تلك المخاطر.

السياسات المحاسبية :

٨. تستخدم البنوك طرقاً مختلفة للاعتراف والقياس المحاسبي لبنود البيانات المالية، وعلى الرغم من أنه من المفضل إيجاد نوع من التوافق أو الانسجام بين هذه الطرق إلا أن ذلك يخرج عن نطاق هذا المعيار. ولتحقيق الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي رقم الأول "الإفصاح عن السياسات المحاسبية" وبالتالي مساعدة مستخدمي البيانات المالية على فهم الأسس التي استخدمت في إعداد القوائم المالية للبنك، فإنه قد تكون هناك حاجة للإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في معالجة البنود الآتية:

- أ. تحقق الإيرادات الرئيسية (راجع الفقرات ١٠، ١١)
- ب. تقييم الاستثمارات والأوراق المالية بغرض الاتجار (راجع الفقرات ٢٤، ٢٥).
- ج. التفرقة بين العمليات والأحداث التي ينتج عنها تحقق موجودات ومطلوبات تظهر بقائمة المركز المالي والعمليات والأحداث الأخرى والتي لا يترتب عليها سوى مطلوبات احتمالية وتعهدات (راجع الفقرات من ٢٦ إلى ٢٩).

- د. أسس قياس الخسائر المتعلقة بالقروض والسلفيات، وأسس إعدام القروض والسلفيات غير القابلة للتحصيل (راجع الفقرات من ٤٣ إلى ٤٩).
- هـ. أسس حساب المبالغ التي يتم تجنبها لمقابلة المخاطر العامة للبنك والمعالجة المحاسبية لتلك الأعباء (راجع الفقرات من ٥٠ إلى ٥٢).
- وتتعرض معايير المحاسبة الدولية لبعض تلك النقاط، أما بعضها الآخر فقد يكون موضع اعتبار في تاريخ لاحق .

قائمة الدخل

٩. يجب على البنك أن يعد قائمة دخل وان يتم تبويب الإيرادات والمصروفات في مجموعات بحسب طبيعتها، ويجب الإفصاح بالقائمة عن مقدار كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات الرئيسية.
١٠. بالإضافة إلى ما تتطلبه المعايير المحاسبية الدولية الأخرى فإنه يجب الإفصاح كحد أدنى بقائمة الدخل أوفي صورة ملاحظات إضافية عن بنود الإيرادات والمصروفات الآتية ولكن لا تقتصر عليها بالضرورة :
- إيرادات الفوائد والإيرادات المشابهة.
مصروف الفوائد والأعباء المشابهة.
الدخل من أرباح الأسهم.
الإيرادات الناتجة عن العمولات والرسوم.
مصروفات الرسوم والعمولات .
صافي المكاسب الناتجة عن الأوراق المالية بغرض الاتجار .
صافي المكاسب الناتجة عن الاستثمار في أوراق مالية.
صافي المكاسب الناتجة عن التعامل في عملات أجنبية
الإيرادات التشغيلية الأخرى
الخسائر الناتجة عن القروض والسلفيات
المصروفات الإدارية العامة
المصروفات التشغيلية الأخرى.
١١. تشمل البنود الرئيسية لإيرادات البنك من النشاط على الفوائد، رسوم الخدمات العمولات ونتائج الاتجار، ويجب الإفصاح بشكل مستقل عن كل نوع من هذه الإيرادات وذلك لمساعدة مستخدمي البيانات المالية في تقييم أداء البنك. وتطلب هذه الإفصاحات إلى تلك المتعلقة بمصادر الدخل المطلوبة بموجب المعيار المحاسبي الدولي الرابع عشر "الإفصاح عن المعلومات المالية لقطاعات المنشأة".
١٢. تشمل البنود الرئيسية لمصروفات البنك الناتجة عن النشاط على الفوائد، العمولات، خسائر القروض والسلفيات، الأعباء المترتبة على تخفيض القيمة الدفترية للاستثمارات

والمصرفيات الإدارية العامة للبنك. ويجب الإفصاح عن كل نوع من هذه المصرفيات بشكل مستقل وذلك لمساعدة مستخدمي البيانات المالية في تقييم أداء البنك .

١٣. يجب عدم إجراء مقاصة بين بنود الإيرادات، وبنود المصرفيات، ويستثنى من ذلك البنود المتعلقة بالتحوط من المخاطر وكذلك البنود المتعلقة بالموجودات والمطلوبات التي يتم إجراء مقاصة بينهما طبقاً للفقرة رقم ٢٣.

١٤. يترتب على عمل مقاصة بين بنود الإيرادات وبنود المصرفيات (باستثناء ما يتعلق بالتحوط من المخاطر وما ينتج عن الموجودات والمطلوبات المتقابلة كما جاء بالفقرة رقم ٢٣) عدم تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم أداء الأنشطة المختلفة للبنك ومن تحديد العوائد الناتجة من مجموعات معينة من الموجودات .

١٥. يتم إظهار صافي الخسائر أو المكاسب عند الإفصاح عما يلي:

أ. بيع الأوراق المالية بغرض الاتجار وكذلك التغيرات في قيمتها الدفترية .

ب. بيع الاستثمارات في أوراق مالية .

ج. التعامل في العملات الأجنبية .

١٦. يتم الإفصاح عن إيرادات الفوائد ومصرفيات الفوائد بشكل مستقل وذلك للمساعدة على فهم مكونات صافي الفوائد ومسببات التغير فيها .

١٧. يتوقف مقدار صافي الفوائد على كل من معدلات الفوائد ومبالغ الاقتراض والإقراض ومن المرغوب فيه أن تقوم الإدارة بعمل إيضاحات عن متوسط أسعار الفوائد، متوسط قيم الموجودات التي تكسب فوائد ومتوسط المطلوبات المحملة بالفوائد خلال الفترة تقوم الحكومات في بعض البلدان بمساعدة البنوك عن طريق تقديم إيداعات وتسهيلات ائتمانية بمعدلات فوائد تقل كثيراً عن معدلات الفائدة السائدة بالسوق. في مثل هذه الحالات، تقوم الإدارة عادة بتقديم إيضاحات عن حجم تلك الإيداعات والتسهيلات ومدى تأثيرها على صافي الربح .

الميزانية :

١٨. يجب على البنك إعداد قائمة مركز مالي، وأن يتم تبويب الموجودات والمطلوبات بها حسب طبيعتها كما يجب ترتيبها بالقائمة حسب سيولتها النسبية.

١٩. بالإضافة إلى ما تتطلبه المعايير المحاسبية الدولية الأخرى، فإنه يجب الإفصاح بقائمة المركز المالي أو بالإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية عن الموجودات والمطلوبات الآتية ولكن لا تقتصر عليها بالضرورة:

الموجودات

نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

أذون الخزنة وغيرها من الأذون القابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي

الأوراق المالية الحكومية وغير الحكومية والتي يتم الاحتفاظ بها لأغراض الاتجار.

الإيداعات و القروض والسلفيات الممنوحة للبنوك الأخرى

الاستثمارات الأخرى في السوق المالية

- القروض والسلفيات الممنوحة للعملاء

الاستثمارات في أوراق مالية

المطلوبات

ودائع من البنوك الأخرى

ودائع أخرى من سوق المال.

أية مبالغ مدينة لمودعين آخرين

شهادات الإيداع المصدرة (المباعة).

أوراق الدفع والمطلوبات الأخرى المثبتة بمستندات

أية أموال مقترضة أخرى

٢٠. يعتبر مدخل تبويب موجودات ومطلوبات البنك حسب طبيعتها وترتيبها بقائمة المركز المالي حسب درجة سيولتها من أكثر المداخل فائدة، وقد يتوافق ذلك بصفة عامة مع تواريخ استحقاقاتها. ولا يتم فصل البنود المتداولة عن البنود غير المتداولة لسبب أن معظم موجودات ومطلوبات البنك قد تتحقق أو تسدد في المستقبل القريب .

٢١. يفيد الفصل بين كل من الأرصدة مع البنوك الأخرى والأرصدة الناتجة عن التعامل مع القطاعات الأخرى في السوق النقدية وكذلك أرصدة باقي المودعين في تقديم معلومات ملائمة توضح علاقة البنك ومدى اعتماده على البنوك الأخرى والسوق النقدية. ولذا يفصح البنك عما يلي :

أ. الأرصدة لدى البنك المركزي

ب. الأرصدة لدى البنوك الأخرى

ج. الأموال المودعة أو الموظفة بالسوق المالية

د. ودائع من البنوك الأخرى

هـ. ودائع السوق المالية الأخرى

و. الودائع الأخرى

٢٢. لا يعرف البنك عادة هوية حاملي شهادات الإيداع التي يصدرها وذلك راجع إلى أنه يمكن التعامل فيها في الأسواق المالية المفتوحة. ومن ثم فإن على البنك أن يفصح بشكل مستقل عن الودائع التي يحصل عليها نظير إصداره لشهادات إيداع أو أية أوراق مالية أخرى قابلة للتداول.

٢٣. يجب عدم عمل مقاصة بين مبلغ أي بند من بنود الموجودات والمطلوبات الظاهرة بالميزانية بالخضم من أي بند آخر من بنود الموجودات والمطلوبات إلا إذا كان هناك حق قانوني يبرر ذلك وأن تكون نتيجة المقاصة معبرة عن التوقعات المتعلقة بتحقق أو تسوية البند من الموجودات والمطلوبات.

٢٤. يجب على البنك إظهار القيمة العادلة لكل مجموعة من بياناته الحسابية الختامية سواء كانت موجودات أو مطلوبات كما ينص على ذلك المعيار المحاسبي الدولي الثاني و الثلاثون "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض". والمعيار المحاسبي الدولي التاسع و الثلاثون الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.

٢٥. المعيار المحاسبي الدولي التاسع و الثلاثون يشترط أربعة مجموعات لموجوداته المالية: القروض والذمم المدينة الناشئة عن أعماله المعتادة، الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض البيع، ويجب على البنك أن يفصح عن القيمة العادلة لجميع المجموعات الأربعة.

المطلوبات الاحتمالية والتعهدات والبنود خارج الميزانية

٢٦. يجب على البنك الإفصاح عن المطلوبات المحتملة والتعهدات الآتية (١):

- أ. طبيعة ومبالغ التعهدات بمنح تسهيلات ائتمانية غير قابلة للإلغاء بإرادة البنك دون التعرض لمخاطر تحمل جزاءات أو مصروفات كبيرة.
- ب. طبيعة ومبالغ المطلوبات المحتملة والتعهدات الناتجة عن بنود خارج الميزانية وتعلق بما يلي:

١. التسهيلات الائتمانية المباشرة البديلة بما في ذلك الضمانات العامة للمديونيات، خطابات الضمان والاعتمادات المستخدمة كضمان للقروض والأوراق المالية.
٢. أية مطلوبات محتملة تتعلق بعمليات محددة كضمان قروض السندات، كفالات الإنجاز، عطاءات السندات، كفالات المناقصات، الكفالات، الضمانات التجارية وخطابات الضمان اعتمادات الجهور المتعلقة بعمليات محددة.
٣. المطلوبات المحتملة قصيرة الأجل - والتي تسوى ذاتيا والمتعلقة بالاتجار - والتي تنشأ عن تبادل السلع مثل الاعتمادات المستندية وذلك في حالة استخدام المخزون بالطريق كضمان .
٤. اتفاقيات البيع وإعادة الشراء الغير معترف بها في الميزانية العمومية.
٥. أية بنود تتعلق بالفوائد وأسعار صرف العملات الأجنبية بما في ذلك المبادلات، الخيارات والعقود المستقبلية .
٦. أية تعهدات أخرى، تسهيلات إصدار أوراق الدفع والتسهيلات الائتمانية المتجددة.

٢٧. يتعرض المعيار المحاسبي الدولي السابع و الثلاثون " المخصصات، المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة " بصفة عامة للحاسبة والإفصاح عن المطلوبات المحتملة. ولهذا المعيار أهمية خاصة للبنوك، حيث إن كثيرا من المعاملات المصرفية ينتج عنها مطلوبات محتملة وتعهدات بعضها قابل للإلغاء والبعض الآخر غير قابل للإلغاء، كما أن مبالغ تلك المطلوبات عادة ما تكون كبيرة إذا ما قورنت بمثيلاتها في المشروعات التجارية الأخرى(١).

(١) عدل كنتيجة للمعيار المحاسبي الدولي العاشر (المعدل عام ١٩٩٩).

(١) عدل كنتيجة للمعيار المحاسبي الدولي العاشر (المعدل عام ١٩٩٩).

٢٨. تقوم معظم البنوك بالدخول في معاملات لا يعترف بها حالياً كموجودات أو مطلوبات بقائمة المركز المالي ولكن ينشأ عنها مطلوبات احتمالية وتعهدات. وتمثل البنود خارج الميزانية تلك نسبة كبيرة من نشاط البنك وقد تؤثر تأثيراً كبيراً على مستوى المخاطرة التي يتعرض لها البنك. هذه البنود قد تزيد أو تخفض من المخاطر الأخرى، ومن أمثلة ذلك تحوط للموجودات أو المطلوبات الظاهرة بالميزانية. وقد تنشأ البنود خارج عن الميزانية من معاملات يجريها البنك لحساب عملائه أو من الوضع التجاري الذاتي لعمليات للبنك.

٢٩. يحتاج مستخدمي البيانات المالية إلى معرفة المطلوبات الاحتمالية والتعهدات غير القابلة للإلغاء للبنك وذلك راجع إلى أثارها على سيولته وقدرته على الوفاء بتعهداته ولما قد ينشأ عنها من خسائر. ويحتاج مستخدمي البيانات المالية لمعلومات كافية أيضاً عن طبيعة ومبالغ العمليات التي لا تظهرها خارج الميزانية والتي يقوم بها أجراءها البنك.

تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات :

٣٠. يجب على البنك تقديم إفصاح تحليلي عن تواريخ استحقاق موجوداته ومطلوباته وذلك عن طريق تقسيم كل منها إلى مجموعات بناء على الفترة المتبقية من تاريخ الميزانية وحتى تاريخ الاستحقاق.

٣١. يعتبر إيجاد نوع من المقابلة (المطابقة) بين تواريخ استحقاق ومعدلات الفوائد المتعلقة ببنود الموجودات والمطلوبات وإخضاعها للرقابة من الأمور الأساسية لإدارة البنك، كما يجب عليها أن تراقب عن كثب الحالات التي لا تتوافر فيها مثل هذه المقابلة. إذ عادة لا تتمكن البنوك من تحقيق مقابلة تامة في هذا الشأن وذلك راجع إلى تنوع معاملات البنك بالإضافة إلى عامل عدم التأكد المتعلق بتواريخ استحقاقها. ويمكن أن تؤدي عدم المقابلة إلى تحسين الربحية ولكنها تزيد من مخاطرة احتمال تحقق الخسائر.

٣٢. تعتبر تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات وقدرة البنك على إحلال مطلوبات محملة بفوائد في تاريخ استحقاقها وبتكلفة معقولة من العوامل الأساسية في تحديد مدى سيولة البنك وتعرضه لمخاطر التغيير في أسعار الفائدة وأسعار الصرف. ولتوفير معلومات تساعد على قياس السيولة، فإنه يجب على البنك الإفصاح كحد أدنى عن تحليل لموجوداته ومطلوباته مبوبة في شكل مجموعات مناسبة حسب تواريخ استحقاقها.

٣٣. تختلف البنوك في تبويب موجوداتها ومطلوباتها إلى مجموعات حسب تواريخ استحقاقها، ومن أمثلة الفترات المستخدمة في التبويب:

- أ. استحقاقات خلال شهر واحد
- ب. من شهر إلى ثلاثة أشهر
- ج. من ثلاثة أشهر إلى سنة
- د. من سنة إلى ٥ سنوات
- هـ. خمس سنوات فأكثر

وعادة ما يتم دمج بعض هذه الفترات، فمثلاً قد يتم تبويب القروض والسلفيات إلى قروض تستحق خلال سنة وقروض تستحق بعد أكثر من سنة. وفي حالة السداد على أقساط موزعة على مدى فترة زمنية، فإنه يجب تحديد الفترة التي يتم خلالها سداد أو استلام القسط وذلك طبقاً لشروط التعاقد أو حسب التاريخ المتوقع للسداد أو الاستلام.

٣٤. يعتبر من الأهمية بمكان تبني البنك لنفس فترات استحقاق لكل من الموجودات والمطلوبات. إذ أن ذلك يوضح مدى وجود نوع من المقابلة أو التطابق بين تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات، وبالتالي مدى اعتماد البنك على مصادر أخرى للسيولة.

٣٥. يمكن التعبير عن تواريخ الاستحقاق بأي من الصور الآتية:

أ- الفترة المتبقية حتى تاريخ السداد

ب- الفترة الأصلية حتى تاريخ السداد

ت- الفترة المتبقية حتى التاريخ الذي يتوقع فيه تغير معدلات الفائدة .

ويقدم تحليل الموجودات والمطلوبات حسب الفترات المتبقية لتاريخ السداد أساس جيد للحكم على تقييم سيولة البنك. وقد يقوم البنك بتقديم تحليل لتواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات طبقاً للفترات الأصلية حتى تاريخ سدادها وذلك لأغراض تقديم معلومات حول استراتيجيته فيما يتعلق بخططه التمويلية والتشغيلية. وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن البنك قد يقوم بتقديم تحليل لتواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات مبوبة حسب الفترات المتبقية حتى التاريخ الذي يمكن أن تتغير فيه معدلات الفائدة وذلك لتوضيح مدى تعرضه لمخاطر تقلبات معدلات الفائدة، وقد تقوم الإدارة أيضاً بتقديم معلومات في صورة إيضاحات مع البيانات المالية حول مدى تعرض البنك لمخاطر معدلات الفائدة وخطط البنك لمواجهة تلك المخاطر.

٣٦. في كثير من البلدان يكون للمودعين الحق في سحب ودائعهم عند الطلب، كما قد تكون السلفيات التي تمنحها البنوك واجبة السداد عند الطلب أيضاً. غير أنه في الواقع العملي تبقى هذه الودائع والسلفيات لفترات طويلة دون سحبها أو طلب تسديدها، وعلى ذلك فإن تاريخ الاستحقاق الفعلي يكون متأخراً عن تاريخ الاستحقاق طبقاً للعقد. وبالرغم من ذلك فإنه عند الإفصاح عن تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات يستخدم البنك تواريخ الاستحقاق طبقاً للتعاقد حيث إن تلك التواريخ تعكس مخاطر السيولة المرتبطة بموجودات ومطلوبات البنك .

٣٧. في حالة موجودات البنك التي ليس لها تاريخ استحقاق تعاقدية، يمكن اعتبار التاريخ المتوقع أن تتحقق فيه هذه الموجودات هو تاريخ استحقاقها .

٣٨. يعتمد تقييم مستخدمي البيانات المالية لسيولة البنك من واقع الإفصاح عن تواريخ استحقاقات مجموعات الموجودات والمطلوبات أخذاً في الحسبان الممارسات العملية في القطاع المصرفي بما في ذلك مدى توافر مصادر الأموال للبنوك. ففي بعض البلدان تكون مصادر التمويل قصيرة الأجل متوافرة من خلال ممارسة البنك لنشاطه العادي في السوق النقدية أو في حالات الضرورة من البنك المركزي. وقد لا تتوافر مثل تلك المصادر في غيرها من البلدان.

٣٩. لضمان توفير ما يكفل فهم مستخدمي البيانات المالية لتصنيف الموجودات والمطلوبات إلى مجموعات حسب تواريخ استحقاقها، فإنه يجب تقديم إيضاحات عن احتمالات السداد خلال الفترات المتبقية لتواريخ الاستحقاق. وعلى ذلك فإن الإدارة قد تقوم - عن طريق تقديم إيضاحات ترفق بالبيانات المالية - بتقديم معلومات تتعلق بالفترات الحقيقية أو الفعلية

والطريقة المتبعة لإدارة ورقابة المخاطر الناتجة عن اختلاف أنماط تواريخ الاستحقاق ومعدلات الفائدة .

تركيز الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية

٤٠ . يجب على البنك أن يفصح عن أي تركيز جوهري للموجودات والمطلوبات والبنود التي لا تظهرها خارج الميزانية وذلك طبقاً لتوزيعها الجغرافي أو نوعية العملاء أو قطاعات النشاط وغيرها من تركيز المخاطر. كما يجب على البنك أن يفصح عن المخاطر الجوهرية التي يتعرض لها والمرتبطة بصافي معاملاته بالعملة الأجنبية كما يجب على البنك الإفصاح عن مبلغ صافي الانكشاف للعملات الأجنبية الهامة.

٤١ . يقوم البنك بالإفصاح عن أي تركيز جوهري في توزيع موجوداته أو مصادر مطلوباته وذلك لإعطاء مؤشر يفيد في التعرف على المخاطر المحتملة المرتبطة بتحقيق الموجودات ومصادر الأموال المتاحة للبنك. ويتم إعداد ذلك الإفصاح على أساس المناطق الجغرافية، مجموعات العملاء أو قطاعات النشاط أو أية تصنيفات أخرى مناسبة لظروف البنك. وقد يتم التحليل على مستوى المناطق الجغرافية على مستوى كل دولة أو على مستوى مجموعة معينة من الدول أو على مستوى قطاعات معينة داخل نفس الدولة. كما قد يتم تحليل العملاء قطاعياً على مستوى الحكومات، الهيئات العامة، المشروعات التجارية ومؤسسات الأعمال. وهذه الإفصاحات تعتبر إضافة إلى أية معلومات قطاعية أخرى يتطلبها المعيار المحاسبي الدولي الرابع عشر "الإفصاح عن المعلومات المالية لقطاعات المنشأة".

٤٢ . يفيد الإفصاح عن صافي الانكشاف في العملات الأجنبية الهامة في إعطاء مؤشر عن مقدار الخسائر المتوقعة التي قد تنشأ من تغير أسعار صرف العملات الأجنبية.

الخسائر الناتجة عن القروض والسلفيات:

٤٣ . يجب على البنك أن يفصح عما يلي :

أ. السياسة المحاسبية المستخدمة التي تصف الأسس التي تم على أساسها تحديد المصروفات المتعلقة بالقروض والسلفيات غير القابلة للتحصيل، وكذلك القروض والسلفيات التي تم إعدامها .

ب. تفاصيل الحركة المتعلقة بتكوين مخصصات عن الخسائر الناتجة عن القروض والسلفيات خلال الفترة. ويجب أن يوضح تفصيلاً المبالغ التي تم الاعتراف بها كمصروف خلال الفترة والخاصة بالخسائر الناتجة عن القروض والسلفيات غير القابلة للتحصيل، مقادير القروض والسلفيات التي تم إعدامها خلال الفترة، وكذلك المبالغ المحصلة من قروض وسلفيات سبق إعدامها في فترات سابقة.

ج. إجمالي مخصص القروض والسلفيات المشكوك فيها في تاريخ الميزانية.

د. إجمالي القروض والسلفيات الظاهرة بالميزانية والتي لم يتم تسجيل فوائدها والأسس المستخدمة في تحديد القيمة الدفترية لتلك القروض والسلفيات.

٤٤ . يجب معالجة أية مبالغ إضافية يتم تجنيبها لمقابلة الخسائر على القروض والسلفيات بخلاف الخسائر التي تم تحديدها بصفة خاصة أو الخسائر المتوقعة التي يتبين من واقع الخبرة السابقة احتمال تحققها من محفظة القروض والسلفيات، باعتبارها تخصيصاً أو تجنباً

للأرباح المحجوزة. ويجب في حالة تخفيض تلك المبالغ زيادة الأرباح المحجوزة بمقدار التخفيض، ولا يجب أن تدخل تلك المبالغ في تحديد صافي الربح أو الخسارة عن الفترة.

٤٥. يتحمل البنك عادة - خلال ممارسته لأنشطته العادية - خسائر على القروض والسلفيات والتسهيلات الائتمانية الأخرى التي يمنحها وذلك عندما تصبح بعض تلك المبالغ غير قابلة للتحصيل كليا أو جزئيا. ويجب الاعتراف كمصروف بمبالغ الخسائر التي أمكن تحديدها لمجموعة معينة من القروض والسلفيات، كما يجب تخفيض القيمة الدفترية الإجمالية للقروض والسلفيات باعتبارها مخصصا لمقابلة الخسائر على القروض والسلفيات. ويعتمد في تقدير تلك الخسائر على حكم الإدارة، ومن الضروري أن تقوم الإدارة بتحديد تلك التقديرات بطريقة متناسقة من فترة لأخرى.

٤٦. قد يتطلب أو تسمح الظروف أو القوانين المحلية للبنك أن يجنب مبالغ إضافية لمقابلة الخسائر على القروض والسلفيات بخلاف ما جاء بالفقرة السابقة. مثل هذه المبالغ تمثل تجنبيا أو تخصيصا للأرباح المحجوزة ولا تعتبر من قبيل المصروفات التي تدخل في تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة. وبالمثل فإن أي تخفيض في تلك الخسائر يؤدي إلى زيادة في الأرباح المحجوزة ولا يجب أن يدخل في حساب صافي ربح أو خسارة الفترة.

٤٧. يحتاج مستخدمو البيانات المالية إلى معرفة تأثير خسائر القروض والسلفيات على أداء البنك ومركزه المالي، إذ يساعدهم ذلك في الحكم على مدى كفاءة البنك في استخدام الموارد المتاحة لديه. وعلى ذلك يفصح البنك عن الرصيد الإجمالي لمخصص الخسائر المتعلقة بالقروض والسلفيات في تاريخ الميزانية والتغيرات التي حدثت على المخصص خلال الفترة، ويجب التقرير بشكل تفصيلي عن تلك التغيرات بما في ذلك المبالغ التي تم إعدامها في السابق وتم استردادها خلال الفترة.

٤٨. قد يقرر البنك تعليق احتساب فوائد على بعض القروض والسلفيات، يحدث ذلك على سبيل المثال عند تأخر أحد المقترضين عن سداد الفوائد أو أصل الدين لعدد متعاقب من الفترات المالية. يقوم البنك بالإفصاح عن إجمالي مبالغ القروض والسلفيات التي لم يتم باحتساب فوائد عليها وذلك في تاريخ الميزانية والأساس المستخدم لحساب القيمة الدفترية لتلك القروض والسلفيات. ومن المرغوب فيه أيضا أن يقوم البنك بالإفصاح عما إذا كان قد اعترف بإيراد فوائد على مثل تلك القروض والسلفيات وأثر عدم احتساب فوائد على قائمة الدخل.

٤٩. عندما تكون القروض والسلفيات غير قابلة للاسترداد فإنه يجب إعدامها خصما من مخصص الخسائر. وفي بعض الأحوال لا يتم إعدامها إلا بعد استكمال كافة الإجراءات القانونية الضرورية وتحديد مقدار الخسارة بصفة نهائية. وفي حالات أخرى يتم إعدامها مبكرا، مثال ذلك إعدام الدين بعد فترة محددة من توقف المقترض عن سداد أي فوائد أو أصل الدين والتي أصبحت واجبة السداد خلال فترة معينة. ونظرا لاختلاف التوقيت الذي يتم فيه إعدام القروض والسلفيات غير القابلة للتحصيل، فإن إجمالي مبالغ القروض والسلفيات وكذلك مقدار مخصص الخسائر قد يختلفان اختلافا واضحا في الظروف المتشابهة. وكنتيجة لذلك فإن على البنك أن يفصح عن سياسته المتعلقة بإعدام القروض والسلفيات غير القابلة للتحصيل.

المخاطر المصرفية العامة

٥٠. يجب الإفصاح بطريقة مستقلة عن أية مبالغ يتم تجنبها لمواجهة المخاطر المصرفية بصفة عامة بما في ذلك الخسائر المستقبلية أو أية مخاطر غير منظورة ومطلوبات احتمالية، باعتبارها تجنباً أو تخصيصاً للأرباح المحتجزة. كما انه في حالة تخفيض تلك المبالغ فإنه يجب زيادة الأرباح المحجوزة بمقدار التخفيض ولا تدخل مبالغ التخفيض في تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة (١).

٥١. قد تتطلب أو تسمح الظروف أو القوانين المحلية للبنك تجنب مبالغ لمواجهة المخاطر المصرفية العامة، بما في ذلك الخسائر المستقبلية أو المخاطر الأخرى غير المنظورة وذلك بخلاف التحويلات لمقابلة الخسائر عن القروض و السلفيات الموضحة بالفقرة رقم ٤٥. وقد يطلب أو يسمح للبنك بتجنب مبالغ لمقابلة المطلوبات الاحتمالية. مثل هذه المبالغ لمواجهة المخاطر المصرفية والمطلوبات الاحتمالية غير مؤهلة للاعتراف بها كمخصصات وذلك طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي السابع و الثلاثون " المخصصات، المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة". لذلك يعترف البنك بهذه المبالغ باعتبارها تجنباً أو تخصيصاً للأرباح المحتجزة. هذا ضروري لتجنب المبالغة في تقدير المطلوبات أو تخفيض الموجودات بأقل مما يجب أو عدم إظهار لمبالغ مستحقة أو مخصصات، الأمر الذي يوفر فرصة لتحريف لصافي الربح ولحقوق الملكية (٢).

٥٢. لا يمكن لقائمة الدخل أن تقدم معلومات ملائمة وموثوق فيها عن أداء البنك إذا تضمن صافي ربح أو خسارة الفترة آثار المبالغ التي لم يفصح عنها والتي تجنب لمقابلة المخاطر المصرفية العامة أو المطلوبات الاحتمالية أو أية تخفيضات في تلك المبالغ لم يتم الإفصاح عنها. وبالمثل فإن قائمة المركز المالي لا يمكن أن تقدم معلومات ملائمة وموثوق فيها حول الوضع المالي للبنك إذا تضمنت مطلوبات مبالغ في تقديرها، أو موجودات بأقل من قيمها أو أية مبالغ مستحقة أو مخصصات لم يفصح عنها.

الموجودات المقدمة كضمان :

٥٣. يجب على البنك أن يفصح عن القيمة الإجمالية للمطلوبات المضمونة وطبيعة الموجودات المقدمة كضمان ومبالغها المسجلة.

٥٤. في بعض البلدان، يتحتم على البنوك بموجب القانون أو العرف أن تقوم بتقديم بعض موجوداتها كضمان مقابل ودائع معينة أو مطلوبات أخرى وعادة ما تكون قيم تلك المبالغ كبيرة. وبالتالي قد يكون لها تأثير كبير على الحكم على المركز المالي للبنك.

نشاطات الأمانة

٥٥. عادة ما تقوم البنوك بمهام نشاطات الأمانة نيابة عن الغير، وينتج عن ذلك حيازتها لموجودات نيابة عن الأفراد، صناديق أموال، خطط تقاعد العاملين والمؤسسات الأخرى. وفي ظل وجود إطار قانوني لعلاقة الأمانة وعلاقة مشابهة فإن مثل تلك الموجودات لا تعتبر موجودات خاصة بالبنك وبالتالي يجب عدم إدراجها بالميزانية العمومية للبنك. وفي حالة قيام البنك بممارسة هذه الأنشطة على نطاق واسع، فإن عليه الإفصاح بالبيانات المالية عن تلك الحقيقة وعن طبيعة تلك الأنشطة وذلك لأن البنك قد يتعرض لمطلوبات

(١) عدل كنتيجة للمعيار المحاسبي الدولي العاشر (معدل عام ١٩٩٩).

(٢) عدل كنتيجة للمعيار المحاسبي الدولي العاشر (معدل عام ١٩٩٩).

احتمالية في حالة تقصيره عن أداء هذه الأمانة . ولهذا الغرض فإن أنشطة الأمانة لا تشمل وظائف الحفظ الأمين.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

٥٦. يعالج المعيار المحاسبي الدولي الرابع و العشرون "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" بصفة عامة الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة والعمليات التي تتم بين المنشأة وبين تلك الأطراف . وفي بعض البلدان قد يحظر أو يمنع القانون أو السلطات المنظمة الدخول في عمليات مع الأطراف ذات العلاقة، بينما يسمح بإجراء تلك المعاملات في بلدان أخرى. يعتبر المعيار المحاسبي الدولي الرابع و العشرون ملائماً للتطبيق بصفة خاصة عند عرض البيانات المالية للبنك في دولة تسمح بإجراء تلك المعاملات . بعض العمليات مع الأطراف ذات العلاقة قد تتم بشروط مختلفة عن العمليات التي تتم مع الأطراف الأخرى . فعلى سبيل المثال قد يقوم البنك بإقراض مبالغ أكبر أو بمعدلات فائدة أقل لأحد الأطراف المقربة عما يقدمه لأحد الأطراف غير المقربة بالرغم من تماثل الظروف. كذلك فإن السلفيات والودائع عادة ما تتم بطريقة أسرع وبشكل غير رسمي بين الأطراف ذات العلاقة عما تتم به بين الأطراف التي لا توجد بينها علاقة. وحتى في حالة قيام البنك بإجراء عمليات عادية (تدخل ضمن أنشطته العادية) مع أطراف ذات علاقة، فإن المعلومات المتعلقة بتلك العمليات تعتبر ملائمة لمستخدمي البيانات المالية، كما أن الإفصاح عن تلك العمليات يخضع لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الرابع و العشرون "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة " .

٥٧. عند قيام البنك بإجراء معاملات مع جهات مقربة، فإن من المناسب الإفصاح عن طبيعة العلاقة مع تلك الجهات، أنواع العمليات وعناصرها الضرورية واللازمة لفهم البيانات المالية للبنك - وتشمل العناصر التي يجب عادة الإفصاح عنها طبقاً لمقتضيات المعيار المحاسبي الدولي الرابع و العشرون " الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة " سياسة البنك في الإقراض للأطراف ذات العلاقة، وبالنسبة للعمليات مع الأطراف ذات العلاقة فإنه يجب الإفصاح عن مبالغ البنود التالية أو الجزء من تلك البنود ذات العلاقة :

- أ. كل من القروض والسلفيات، الودائع والحوالات المقبولة القبولات المصرفية، و السندات الأذنية المقبولة الكمبيالات. وقد تتضمن الإفصاحات إجمالي المبالغ الظاهرة في بداية ونهاية الفترة بالإضافة إلى السلفيات والودائع والتسديدات والتغيرات الأخرى التي حدثت خلال الفترة .
- ب. كل نوع من أنواع الإيرادات الرئيسية، ومصروف الفوائد والعمولات المدفوعة.
- ج. مقدار المصروف الذي تم الاعتراف به لمقابلة الخسائر على القروض والسلفيات وكذلك رصيد حساب مخصص خسائر القروض والسلفيات في تاريخ الميزانية.
- د. التعهدات التي لا يمكن إلغاؤها والمطلوبات الاحتمالية والتعهدات الناتجة عن البنود خارج الميزانية .

تاريخ بدء التطبيق :

٥٨. يعتبر هذا المعيار واجب التطبيق بالنسبة للبيانات المالية للبنوك التي تغطي فترات تبدأ من أو بعد أول كانون الثاني (يناير) ١٩٩١ .

المبحث الثالث

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى : تتأثر القوائم المالية للبنوك بالجهات الرقابية والإشرافية المحلية والأجنبية على مستوى الإفصاح في القوائم المالية

سيكون اختبار الفرضية على الدراسة المقارنة بين ما هو موجود في المعيار الدولي رقم (٣٠) وقياس مستوى الإفصاح في القوائم المالية لبنك البلاد كالتالي :

قائمة المركز المالي الموحدة

٢٠٠٧ بالآلاف الريالات	٢٠٠٨ بالآلاف الريالات	إيضاح	الموجودات
2.058.151	1.125.142	4	نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
6.074.145	3.894.328	5	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1.349.235	1.882.529	6	استثمارات
6.189.975	8.274.804	7	التمويل ، صافي
594.151	537.392	8	ممتلكات ومعدات ، صافي
390.181	337.594	9	موجودات أخرى
16.635.838	16.051.789		أجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق المساهمين
			المطلوبات
-	825.0000	10	أرصدة لمؤسسة النقد العربي السعودي
-	639.098	11	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
12.689.285	10.971.045	12	ودائع العملاء
842.446	403.806	13	مطلوبات أخرى
13.531.731	12.838.949		إجمالي المطلوبات
			حقوق المساهمين
3.000.000	3.000.000	14	رأس المال
(41.987)	(41.974)	14	برنامج أسهم الموظفين
62.644	93.911	15	احتياطي نظامي
(6.392)	(22.741)	16	الاحتياطيات الأخرى

89.842	183.644		أرباح مبقاة
3.104.107	3.212.840		إجمالي حقوق المساهمين
16.635.838	16.051.789		إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

قائمة الدخل الموحدة

٢٠٠٧ بالآلاف الريالات	٢٠٠٨ بالآلاف الريالات	إيضاح	الدخل
714.746	669.237	18	الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية
(180.305)	(90.972)	19	العائد المدفوع للمودعين
534.441	578.265		صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية
176.921	216.024	20	صافي رسوم الخدمات المصرفية
66.703	78.234		صافي مكاسب تحويل عملات أجنبية
-	423	21	توزيعات أرباح
503	1.633	22	دخل العمليات الأخرى
778.568	874.579		إجمالي دخل العمليات
			المصاريف
342.953	369.456		رواتب ومزايا الموظفين
82.146	91.782		إيجارات ومصاريف المباني
103.764	119.058		استهلاك وإطفاء
112.058	84.411	8	مصاريف عمومية وإدارية أخرى
-	65.000	6	مخصص الانخفاض في قيمة الموجودات الاستثمارية
65.188	19.803	(1)7	مخصص خسائر التمويل
706.109	749.510		إجمالي مصاريف العمليات
72.459	125.069		صافي الدخل للسنة
0.24	0.42	23	ربح السهم الأساسي المخفض (بالريال السعودي)

بعد عرض وتحليل البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من القوائم المالية للبنك للعام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٧م وفي ضوء الفرض الذي قام على أساسها البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

أولا السياسات المحاسبية ومستوى المقارنة بين المعيار والبيانات في القوائم المالية للبنك :

تحقق الإيرادات الرئيسية :

تم الإفصاح في القوائم المالية للبنك على أثبات الإيرادات كالتالي :

- مرابحة بيع أجل وبيع بالتقسيط ويتم إثبات هذه البنود حسب التوزيع الزمني النسبي خلال مدة العقد باستخدام العائد الثابت على الأرصدة القائمة.
- إجارة ويتم أثبات دخل الإجارة حسب التوزيع الزمني خلال مدة الإيجار
- مشاركة ويتم أثبات دخل المشتركة حسب التوزيع الزمني خلال مدة المشاركة باستخدام العائد الثابت على الأرصدة القائمة
- دخل (خسائر) تحويل عملات أجنبية ويتم أثبات دخل (خسائر) تحويل عملات أجنبية عند تحقيقها (وقوعها)
- توزيعات الأرباح ويتم أثبات الأرباح المتحققة من الاستثمار في الأسهم عند تثبيت الحق في استلام الأرباح.

تقييم الاستثمارات والأوراق المالية بغرض الاتجار

لقد تم الإفصاح عن السياسات المتعلقة بالاستثمارات حيث يتم مبدئيا إثبات كافة الأدوات المالية الخاصة للاستثمارات بالقيمة العادلة متضمنة مصاريف الاقتناء المرتبطة بالاستثمار باستثناء الاستثمارات التي تيم الاحتفاظ به على أساس القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، وبالنسبة إلى الأدوات المالية المتداولة في سوق مالية منتظمة يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة في السوق عند إنهاء العمل في تاريخ المركز المالي ويتم تحديد القيمة العادلة للأصول المقيمة والاستثمارات في الصناديق المشتركة بالرجوع إلى القيمة الصافية للموجودات المعلن عنها، أما بالنسبة للأدوات المالية التي لا يتوفر لها أسعار سوقية متداولة يتم إجراء تقدير مناسب للقيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية للأدوات أخرى تكون مشابهة لها بشكل جوهري أو تبنى على التدفقات النقدية المتوقعة لهذه الأدوات وإذا تعذر استنباط القيمة السوقية من الأسواق النشطة فيتم تحديدها باستخدام مجموعة من أساليب تقييم فنية ومنها استخدام النماذج الحسابية وتتم أخذ المدخلات لهذه النماذج من الأسواق حيثما أمكن وفي حالة عدم جدوى ذلك يتم استخدام مستوى معقول من الحكم في تقدير القيمة العادلة، كما تم الإفصاح عن أن الاستثمارات المتاحة للبيع هي تكل الاستثمارات المخطط الاحتفاظ به لمدة غير محددة والتي قد يتم بيعها بناء

على الحاجة إلى السيولة أو عند تغير أسعار الأسهم، أما بنسبة لاستثمارات الأسهم التي يحتفظ بها كموجودات متاحة للبيع فإن الهبوط الكبير أو المطول في قيمتها العادلة بحيث تنخفض عن تكلفتها يعتبر دليلاً موضوعياً على الانخفاض ولا يمكن عكس خسارة الانخفاض من خلال قائمة الدخل طالما استمر الاعتراف بها، أي أن أية زيادة في القيمة العادلة بعد تسجيل الانخفاض يمكن الاعتراف به فقط ضمن حقوق المساهمين وعند إلغاء الاعتراف فإن أية مكاسب أو خسائر متجمعة ومعترف بها مسبقاً في حقوق المساهمين تتم إضافتها إلى قائمة الدخل لتلك الفترة.

كما تم الإفصاح عن التفرقة بين العمليات والأحداث التي ينتج عنها تحقق موجودات ومطلوبات تظهر بقائمة المركز المالي والعمليات والأحداث الأخرى والتي لا يترتب عليها سوى مطلوبات احتمالية وتعهدات، وتم الإفصاح عن أسس قياس الخسائر المتعلقة بالقروض والسلفيات، وأسس إعدام القروض والسلفيات غير القابلة للتحويل، كما تم الإفصاح عن أسس حساب المبالغ التي يتم تجنبها لمقابلة المخاطر العامة للبنك والمعالجة المحاسبية لتلك الأعباء.

قائمة الدخل

لقد قام البنك بتبويب الإيرادات والمصروفات في مجموعات بحسب طبيعتها، وكذلك تم الإفصاح بالقائمة عن مقدار كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات الرئيسية.

كما تم الإفصاح في قائمة الدخل عن الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية والمتمثلة في مرابحة مع مؤسسة النقد العربي السعودي ومرابحة مع البنوك والمؤسسات المالية وبيع أجل وبيع بالتقسيط وإجارة ومشاركة كما تم الإفصاح عن بنود العائد المدفوع للمودعين والمتمثلة في حسابات البلاد وودائع استثمارية بأجل وكذلك تم الإفصاح عن صافي رسوم الخدمات المصرفية والمتمثلة في رسوم أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع وعمولات وساطة رسوم إصدار الاعتمادات المستندية ورسوم الحوالات ورسوم إدارية (صناديق استثمار وأخرى) ورسوم إدارية لمنح التسهيلات وأخرى كما تم الإفصاح في مصاريف رسوم الخدمات المصرفية المتمثلة في رسوم أجهزة الصراف ونقاط البيع ورسوم مدفوعة للوسطاء ورسوم نقل البيانات وأخرى.

لم يتم الإفصاح عن بنود صافي مكاسب تحويل عملات أجنبية
كما تم الإفصاح عن توزيعات الأرباح والمتمثلة في استثمارات متاحة للبيع.

المصاريف :

تم الإفصاح عن رواتب ومزايا الموظفين وإيجارات ومصاريف المباني وكذلك استهلاك وإطفاء وتم توضيحها والإفصاح عنها في إيضاح القوائم المالية، كذلك تم الإفصاح عن مصاريف عمومية وإدارية أخرى ولكن لم يتم توضيحها في إيضاحات القوائم المالية للبنك، وتم الإفصاح

عن مخصص الانخفاض في قيمة الموجودات الاستثمارية وتم الإفصاح عنها وتتمثل في أسهم متداولة وغير متداولة وصناديق استثمار متداولة وغير متداولة ومرابحات لدى مؤسسة النقد العربي السعودي وهي غير متداولة، كما تم الإفصاح عن مخصص خسائر التمويل وتم الإفصاح عن المخصصات المتعلقة بالتمويل وهي بيع أجل وبيع بالتقسيط وإجارة ومشاركة وكذلك تم الإفصاح عن حركة المخصص خلال الفترة، كما تم الإفصاح عن تحليل المخاطر التركيز والمخصصات المتعلقة بها وذلك حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الجاري، صناعي ، بناء وإنشاءات ، نقل واتصالات ، خدمات ، الزراعة والصيد ، شخصية ، أخرى) كذلك تم الإفصاح عن جودة الائتمان لمحفظه والتي تم تقسيمها إلى (جيدة ، تحتاج إلى عناية) ولأغراض العرض قام البنك بتصنيف محفظة التمويل متأخر السداد وغير منخفضة القيمة إلى فئتين جيدة وتحتاج على عناية حسب تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي، كما تم الإفصاح عن جودة الائتمان للمحفظة متأخرة السداد ولم تخفض قيمتها. كذلك تم الإفصاح عن الضمانات حيث يقوم البنك خلال دورة أعماله العادية ومن خلال أنشطة التمويل بالاحتفاظ بضمانات كتأمين للحد من مخاطر الائتمان وتتضمن هذه الضمانات غالباً ودائع، ضمانات مالية، أسهم محلية ، عقارات وأصول ثابتة أخرى ، ويتم الاحتفاظ بهذه الضمانات بصفة أساسية مقابل التسهيلات الائتمانية التجارية والعقارية وتتم إدارتها في مقابل الأرصدة ذات العلاقة بأخذ صافي قيمتها الذي يمكن تحقيقه.

نص المعيار على أن تشتمل البنود الرئيسية لإيرادات البنك من النشاط على الفوائد، رسوم الخدمات العمولات ونتائج الاتجار، ويجب الإفصاح بشكل مستقل عن كل نوع من هذه الإيرادات وذلك لمساعدة مستخدمي البيانات المالية في تقييم أداء البنك. وتطلب هذه الإيضاحات إلى تلك المتعلقة بمصادر الدخل المطلوبة بموجب المعيار المحاسبي الدولي الرابع عشر "الإفصاح عن المعلومات المالية لقطاعات المنشأة" حيث تم الإفصاح عنها في القوائم المالية وهي مجموعة مصرفية الأفراد ومراكز الحوالات والمجموعة المصرفية للأعمال وخدمات مصرفية استثمارية ومجموعة الخزينة وأخرى.

يتم الإفصاح عن بعض البنود الرئيسية لمصرفات البنك الناتجة عن النشاط على الفوائد، العمولات، خسائر القروض والسلفيات، الأعباء المترتبة على تخفيض القيمة الدفترية للاستثمارات والمصرفات الإدارية العامة للبنك.

تم الإفصاح على أنه تتم عملية المقاصة بين الموجودات المطلوبة المالية ويُدْرَج الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة عند وجود حق نظامي ملزم وعندما يكون لدى البنك نية لتسوية

الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

لا يوجد في البنك عمل مقاصة بين بنود الإيرادات وبنود المصروفات (باستثناء ما يتعلق بالتحوط من المخاطر وما ينتج عن الموجودات والمطلوبات المتقابلة)، و يتم الإفصاح عن إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد بشكل مستقل وذلك للمساعدة على فهم مكونات صافي الفوائد ومسببات التغير فيها.

نص المعيار على أن يتوقف مقدار صافي الفوائد على كل من معدلات الفوائد ومبالغ الاقتراض والإقراض ومن المرغوب فيه أن تقوم الإدارة بعمل إيضاحات عن متوسط أسعار الفوائد، متوسط قيم الموجودات التي تكسب فوائد ومتوسط المطلوبات المحملة بالفوائد خلال الفترة تقوم الحكومات في بعض البلدان بمساعدة البنوك عن طريق تقديم إيداعات وتسهيلات ائتمانية بمعدلات فوائد تقل كثيرا عن معدلات الفائدة السائدة بالسوق. في مثل هذه الحالات، تقوم الإدارة عادة بتقديم إيضاحات عن حجم تلك الإيداعات والتسهيلات ومدى تأثيرها على صافي الربح"، حيث تم الإفصاح عن حجم الإيداعات والتسهيلات التي قدمت من مؤسسة النقد العربي السعودي في إيضاح البنك ولكن لم يتم الإفصاح عن مدى تأثيرها على صافي الربح.

الميزانية :

لقد قام البنك بتطبيق نص المعيار وهو إعداد قائمة مركز مالي، و تبويب الموجودات والمطلوبات بها حسب طبيعتها كما تم ترتيبها بالقائمة حسب سيولتها النسبية. نص المعيار أنه بالإضافة إلى ما تتطلبه المعايير المحاسبية الدولية الأخرى، فإنه يجب الإفصاح بقائمة المركز المالي أو بالإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية عن الموجودات والمطلوبات آتية ولكن لا تقتصر عليها بالضرورة:

الموجودات

نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي (نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي)
أذون الخزانة وغيرها من الأذون القابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي (لا يوجد لدى البنك)
الأوراق المالية الحكومية وغير الحكومية والتي يتم الاحتفاظ بها لأغراض الاتجار(تم الإفصاح عنها ضمن بند الاستثمارات وهي مرابحات لدى مؤسسة النقد العربي السعودي)

الإيداعات و القروض والسلفيات الممنوحة للبنوك الأخرى (تم الإفصاح عنها في بند أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى)

الاستثمارات الأخرى في السوق المالية (تم الإفصاح عنه في بند الاستثمارات وهي تتكون من أسهم وصناديق استثمارية ومرابحات لدى مؤسسة النقد العربي السعودي)

القروض والسلفيات الممنوحة للعملاء (تتمثل في بعض المنتجات الإسلامية وهي عبارة عن بيع أجل وبيع بالتقسيط وإجارة ومشاركة)

الاستثمارات في أوراق مالية (تم الإفصاح عنها)

المطلوبات

ودائع من البنوك الأخرى (تم الإفصاح عنها وهي أرصدة لمؤسسة النقد العربي السعودي وهي عبارة عن حساب إدارة النقد مع مؤسسة النقد العربي السعودي مقابل إدارة التسهيلات، كما تم الإفصاح عن أن هذا البند يمثل الاقتراض من مؤسسة النقد السعودي مقابل تسهيلات السيولة النقدية المتاحة للبنوك الإسلامية)

ودائع أخرى من سوق المال (تم الإفصاح عنها وتتمثل في بند أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى وتم إيضاح ذلك وهي عبارة عن حسابات جارية ودائع استثمارية لأجل)

أية مبالغ مدينة لمودعين آخرين (تم الإفصاح عنها وهي عبارة عن بند ودائع العملاء والتي تتكون من حسابات جارية وحسابات البلاد وودائع استثمارية لأجل وودائع أخرى تمثل الضمانات لصالح صناديق البنك الاستثمارية كضمانات محتجزة لقاء الالتزامات غير القابلة للنقض.

أوراق الدفع والمطلوبات الأخرى المثبتة بمستندات (تم الإفصاح عنها في بند المطلوبات الأخرى والتي تتضمن بند مصاريف مستحقة وضمم دائنة ومساهمات في استثمارات مشاركة وأخرى)

أية أموال مقترضة أخرى (تم الإفصاح عنها)

لقد تم تبويب موجودات ومطلوبات البنك حسب طبيعتها وترتيبها بقائمة المركز المالي حسب درجة سيولتها ، وقد يتوافق ذلك بصفة عامة مع تواريخ استحقاقاتها. ولم يتم فصل البنود المتداولة عن البنود غير المتداولة لسبب أن معظم موجودات ومطلوبات البنك قد تتحقق أو تسدد في المستقبل القريب.

لقد تم الإفصاح عن الفصل بين كل من الأرصدة مع البنوك الأخرى والأرصدة الناتجة عن التعامل مع القطاعات الأخرى في السوق النقدية وكذلك أرصدة باقي المودعين في تقديم معلومات ملائمة توضح علاقة البنك ومدى اعتماده على البنوك الأخرى والسوق النقدية. ولذا فقد تم الإفصاح كالتالي:

- الأرصدة لدى البنك المركزي المتمثل في مؤسسة النقد العربي السعودي
- الأرصدة لدى البنوك الأخرى
- الأموال المودعة أو الموظفة بالسوق المالية
- ودائع من البنوك الأخرى
- ودائع السوق المالية الأخرى
- الودائع الأخرى

نص المعيار على أنه "لا يعرف البنك عادة هوية حاملي شهادات الإيداع التي يصدرها وذلك راجع إلى أنه يمكن التعامل فيها في الأسواق المالية المفتوحة. ومن ثم فإن على البنك أن يفصح بشكل مستقل عن الودائع التي يحصل عليها نظير إصداره لشهادات إيداع أو أية أوراق مالية أخرى قابلة للتداول"، حيث لا يوجد لدى البنك أية قروض ولم يصدر أي سندات دين.

نص المعيار على " يجب عدم عمل مقاصة بين مبلغ أي بند من بنود الموجودات والمطلوبات الظاهرة بالميزانية بالخصم من أي بند آخر من بنود الموجودات والمطلوبات إلا إذا كان هناك حق قانوني يبرر ذلك وأن تكون نتيجة المقاصة معبرة عن التوقعات المتعلقة بتحقق أو تسوية البند من الموجودات والمطلوبات"، حيث تم الإفصاح عنها بأنه تتم عملية المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج صافي في قائمة المركز المالي الموحدة عند وجود حق نظامي ملزم وعندما يكون لدى البنك نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

نص المعيار على أنه يجب على البنك إظهار القيمة العادلة لكل مجموعة من بياناته الحسابية الختامية سواء كانت موجودات أو مطلوبات كما ينص على ذلك المعيار المحاسبي الدولي الثاني و الثلاثون "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض". والمعيار المحاسبي الدولي التاسع و الثلاثون الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، ولقد التزم البنك بتطبيق ذلك حيث ذكر أن أسس القياس أنه تعد القوائم المالية الموحدة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس القيمة العادلة للموجودات

المالية والمطلوبات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والاستثمارات المتاحة للبيع والموجودات المالية.

نص المعيار على أن المعيار المحاسبي الدولي التاسع و الثلاثون يشترط أربعة مجموعات لموجوداته المالية: القروض والذمم المدينة الناشئة عن أعماله المعتادة، الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض البيع، ويجب على البنك أن يفصح عن القيمة العادلة لجميع المجموعات الأربعة، ولقد قام البنك بتطبيق ذلك حيث تم ذكر ذلك في إيضاحات البنك في بند الاستثمارات

المطلوبات الاحتمالية والتعهدات والبنود خارج الميزانية

نص المعيار على أنه يجب على البنك الإفصاح عن المطلوبات المحتملة والتعهدات الآتية: طبيعة ومبالغ التعهدات بمنح تسهيلات ائتمانية غير قابلة للإلغاء بإرادة البنك دون التعرض لمخاطر تحمل جزاءات أو مصروفات كبيرة ولقد تم الإفصاح عنها في إيضاحات البنك في القوائم المالية وهي الاستحقاقات التعاقدية لقاء التعهدات والالتزامات المحتملة. نص المعيار على الإفصاح عن طبيعة ومبالغ المطلوبات المحتملة والتعهدات الناتجة عن بنود خارج الميزانية وتتعلق بما يلي:

التسهيلات الائتمانية المباشرة البديلة بما في ذلك الضمانات العامة للمديونيات، خطابات الضمان والاعتمادات المستخدمة كضمان للقروض والأوراق المالية وأية مطلوبات محتملة تتعلق بعمليات محددة كضمان قروض السندات، كفالات الإنجاز، عطاءات السندات، كفالات المناقصات، الكفالات، الضمانات التجارية وخطابات الضمان اعتمادات الجهور المتعلقة بعمليات محددة والمطلوبات المحتملة قصيرة الأجل - والتي تسوى ذاتيا والمتعلقة بالاتجار - والتي تنشأ عن تبادل السلع مثل الاعتمادات المستندية وذلك في حالة استخدام المخزون بالطريق كضمان واتفاقيات البيع وإعادة الشراء الغير معترف بها في الميزانية العمومية وأية بنود تتعلق بالفوائد وأسعار صرف العملات الأجنبية بما في ذلك المبادلات، الخيارات والعقود المستقبلية وأية تعهدات أخرى، تسهيلات إصدار أوراق الدفع والتسهيلات الائتمانية المتجددة، ولقد تم الإفصاح عن أكثر هذه البنود وتتمثل في الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وقبولات والتزامات اكتاب وكذلك تم الإفصاح عن التعهدات والالتزامات المحتملة حسب أطراف التعامل المتمثلة في البنود (حكومي وشبه حكومي ، شركات ، بنوك ومؤسسات مالية أخرى ، أخرى)

نص المعيار المحاسبي الدولي السابع و الثلاثون " المخصصات، المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة " بصفة عامة للمحاسبة والإفصاح عن المطلوبات المحتملة. ولهذا المعيار أهمية خاصة للبنوك، حيث إن كثيراً من المعاملات المصرفية ينتج عنها مطلوبات محتملة وتعهدات بعضها قابل للإلغاء والبعض الآخر غير قابل للإلغاء، كما أن مبالغ تلك المطلوبات عادة ما تكون كبيرة إذا ما قورنت بمثيلاتها في المشروعات التجارية الأخرى لقد تم الإفصاح عن هذه المخصصات وطرق إثباتها حيث ذكر في الإيضاحات أنه يتم إثبات المخصصات عندما يكون لدى البنك التزام قائم أو قانوني ناشئ في أحداث سابقة يؤدي إلى احتمال الحاجة إلى موارد نقدية تمثل فوائد اقتصادية لتسوية التزام كما يكون من الممكن عمل تقدير موثوق بمبلغ الالتزام وتتم مراجعة المخصصات في تاريخ الميزانية كما يتم تعديلها بحيث تعكس أفضل تقدير حالي. ولا يتم إثبات الموجودات المحتملة من قبل البنك كما لا يتم الإفصاح عنها إلا إذا كان هناك احتمال حصول دخل من فوائد اقتصادية ولا يتم إثبات المطلوبات المحتملة ويتم الإفصاح عنها إلا إذا كان احتمال حدوث خسائر من فوائد اقتصادية أمراً مستبعداً وتتمثل عمليات القبولات تعهد البنك بدفع الكمبيالات المسحوبة من العملاء ويتوقع البنك أن تتم تسوية غالبية عمليات القبول في وقتها مقابل التعويض من العملاء وتحتسب عمليات القبول على أنها عمليات خارج القوائم المالية ويتم الإفصاح عنها كمطلوبات والتزامات محتملة.

نص المعيار على أنه يحتاج مستخدمي البيانات المالية إلى معرفة المطلوبات الاحتمالية والتعهدات غير القابلة للإلغاء للبنك وذلك راجع إلى أثارها على سيولته وقدرته على الوفاء بتعهداته ولما قد ينشأ عنها من خسائر. ويحتاج مستخدمي البيانات المالية لمعلومات كافية أيضاً عن طبيعة ومبالغ العمليات التي لا تظهرها خارج الميزانية والتي يقوم بها أجراءها البنك، ولقد تم الإفصاح عنها في القوائم المالية ضمن بند الارتباطات والالتزامات المحتملة حيث تمثل الإفصاح عن الدعاوى القضائية والالتزامات الرأسمالية والتعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالانتماء للالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية وحسابات استثمارية مقيدة.

تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات :

نص المعيار على أنه يجب على البنك تقديم إفصاح تحليلي عن تواريخ استحقاق موجوداته ومطلوباته وذلك عن طريق تقسيم كل منها إلى مجموعات بناء على الفترة المتبقية من تاريخ الميزانية وحتى تاريخ الاستحقاق وكذلك تعتبر تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات وقدرة البنك على إحلال مطلوبات محملة بفوائد في تاريخ استحقاقها وتكلفة معقولة من العوامل

الأساسية في تحديد مدى سيولة البنك وتعرضه لمخاطر التغيير في أسعار الفائدة وأسعار الصرف. ولتوفير معلومات تساعد على قياس السيولة، فإنه يجب على البنك الإفصاح كحد أدنى عن تحليل لموجوداته ومطلوباته مبوبة في شكل مجموعات مناسبة حسب تواريخ استحقاقها، تم الإفصاح عن جودة الائتمان للمحفظة (متأخرة السداد ولم تخفض قيمتها وتم توضيح لذلك وتقسيمها إلى فترات من ١ إلى ٣٠ يوم، ومن ٣١ إلى ٩٠ يوم، ومن ٩١ إلى ١٨٠ يوم، ومن ١٨٠ يوم فأكثر، ولقد تم الإفصاح عن هذه المبالغ والمتمثلة في بند بيع أجل وبيع بالتقسيط وإجارة والمشاركة وكذلك المقارنة السنوية بين العام الحالي والعام السابق.

ولقد تم تصنيف محفظة التمويل إلى متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة إلى فئتين هما " جيدة، تحتاج إلى عناية " وذلك حسب تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي .

يعتبر من الأهمية بمكان تبني البنك لنفس فترات استحقاق لكل من الموجودات والمطلوبات. إذ أن ذلك يوضح مدى وجود نوع من المقابلة أو التطابق بين تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات، وبالتالي مدى اعتماد البنك على مصادر أخرى للسيولة.

تركيز الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية

نص المعيار على أنه يجب على البنك أن يفصح عن أي تركيز جوهري للموجودات والمطلوبات والبنود التي لا تظهرها خارج الميزانية وذلك طبقاً لتوزيعها الجغرافي أو نوعية العملاء أو قطاعات النشاط وغيرها من تركيز المخاطر. كما يجب على البنك أن يفصح عن المخاطر الجوهرية التي يتعرض لها والمرتبطة بصافي معاملاته بالعملة الأجنبية كما يجب على البنك الإفصاح عن مبلغ صافي الانكشاف للعمليات الأجنبية الهامة وكذلك يجب أن يقوم البنك بالإفصاح عن أي تركيز جوهري في توزيع موجوداته أو مصادر مطلوباته وذلك لإعطاء مؤشر يفيد في التعرف على المخاطر المحتملة المرتبطة بتحقيق الموجودات ومصادر الأموال المتاحة للبنك. ويتم إعداد ذلك الإفصاح على أساس المناطق الجغرافية، مجموعات العملاء أو قطاعات النشاط أو أية تصنيفات أخرى مناسبة لظروف البنك. وقد يتم التحليل على مستوى المناطق الجغرافية على مستوى كل دولة أو على مستوى مجموعة معينة من الدول أو على مستوى قطاعات معينة داخل نفس الدولة. كما قد يتم تحليل العملاء قطاعياً على مستوى الحكومات، الهيئات العامة، المشروعات التجارية ومؤسسات الأعمال. وهذه الإفصاحات تعتبر إضافة إلى أية معلومات قطاعية أخرى يتطلبها المعيار المحاسبي الدولي الرابع عشر " الإفصاح عن المعلومات المالية لقطاعات المنشأة "، حيث تم الإفصاح عن ذلك في بند قطاعات الأعمال حيث

يعتبر قطاع الأعمال الرئيسي الذي يعد البنك على أساسه تقاريره هو قطاع الأعمال وهو مجموعة من الموجودات والعمليات التي تقوم بتقديم خدمات ، منتجات معينة تخضع للمخاطر وتختلف أرباحه وخسائره عن قطاعات الأعمال الأخرى وأن نشاط البنك الرئيسي موجود في المملكة العربية السعودية ولإغراض إدارية يتكون البنك من ستة قطاعات أعمال مصرفية رئيسية تتمثل في قطاع الأفراد وقطاع الشركات وكبار العملاء وقطاع الخزينة وقطاع خدمات الاستثمار والوساطة وقطاع الحوالات وأخرى ولقد تم الإفصاح عن إجمالي موجودات ومطلوبات البنك ودخل ومصاريف العمليات وصافي الدخل في السنة المنتهية لكل قطاع من قطاعات الأعمال، كما تم الإفصاح عن التركيز الجغرافي للفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات المحتملة والمخاطر في جميع الدول والمتمثلة في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وأوروبا وجنوب شرق آسيا ودول أخرى.

نص المعيار أنه يفيد الإفصاح عن صافي الانكشاف في العملات الأجنبية الهامة في إعطاء مؤشر عن مقدار الخسائر المتوقعة التي قد تنشأ من تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، ولقد قدم البنك إفصاح لبند مخاطر العملات وتم توضيح ذلك في الإيضاحات وهي أن البنك يتعرض لمخاطر آثار التقلبات في أسعار الصرف السائدة بالسوق على مركزه المالي وتدفعاته النقدية وتقوم الإدارة بوضع حدود مستوى المخاطرة المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات بنهاية اليوم ويتم مراقبتها يوميا، كما تم الإفصاح عن أن عملة الدولار العملة الأجنبية الرئيسية التي يتعامل بها البنك مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى.

الخسائر الناتجة عن القروض والسلفيات:

نص المعيار على أنه يجب على البنك أن يفصح عما يلي :

السياسة المحاسبية المستخدمة التي تصف الأسس التي تم على أساسها تحديد المصروفات المتعلقة بالقروض والسلفيات غير القابلة للتحويل، وكذلك القروض والسلفيات التي تم إعدامها، وتم الإفصاح عن ذلك حيث يقوم البنك بتقييم احتمال التخلف عن السداد من قبل الأطراف الأخرى باستخدام أدوات تقييم داخلية كما يقوم البنك باستخدام أدوات التقييم الخارجية من وكالة التقييم الرئيسية حيثما أمكن.

نص المعيار على توضيح تفاصيل الحركة المتعلقة بتكوين مخصصات عن الخسائر الناتجة عن القروض والسلفيات خلال الفترة. ويجب أن يوضح تفصيليا المبالغ التي تم الاعتراف بها

كمصروف خلال الفترة والخاصة بالخسائر الناتجة عن القروض والسلفيات غير القابلة للتحصيل، مقادير القروض والسلفيات التي تم إعدامها خلال الفترة، وكذلك المبالغ المحصلة من قروض وسلفيات سبق إعدامها في فترات سابقة، تم الإفصاح عن ذلك في القوائم المالية حيث تم توضيح مبالغ المخصصات والمتعلقة بالقروض والسلفيات والمتمثلة في بنك البلاد في بيع أجل وبيع بالتقسيط كما تم توضيح مخصصات أول المدة وآخر المدة والرصيد في نهاية السنة وكذلك مقارنة بين السنة الحالية والسنة السابقة.

نص المعيار على الإفصاح عن إجمالي مخصص القروض والسلفيات المشكوك فيها في تاريخ الميزانية، لا يوجد لدى البنك مخصص مشكوك فيها في تاريخ الميزانية ولكن يوجد مخصصات تقوم على أساس تقويم الإدارة لمدى كفاية المخصص المجنب بشكل دوري ويأخذ هذا التقويم بالاعتماد على مكونات وحجم الحسابات ذات العلاقة والخبرة التاريخية للخسائر وتصنيف العملاء الائتماني والبيئة الاقتصادية التي يعمل بها العملاء ويتم خصم المخصصات من الحسابات ذات العلاقة لأغراض العرض في القوائم المالية.

نص المعيار على أنه يجب معالجة أية مبالغ إضافية يتم تجنبها لمقابلة الخسائر على القروض والسلفيات بخلاف الخسائر التي تم تحديدها بصفة خاصة أو الخسائر المتوقعة التي يتبين من واقع الخبرة السابقة احتمال تحققها من محفظة القروض والسلفيات، باعتبارها تخصيصاً أو تجنباً للأرباح المحجوزة. ويجب في حالة تخفيض تلك المبالغ زيادة الأرباح المحجوزة بمقدار التخفيض، ولا يجب أن تدخل تلك المبالغ في تحديد صافي الربح أو الخسارة عن الفترة، وتم الإفصاح عن ذلك حيث ذكر أنه يتم خصم المخصصات من الحسابات ذات العلاقة لأغراض العرض في القوائم المالية.

نص المعيار على أن يتحمل البنك عادة - خلال ممارسته لأنشطته العادية - خسائر على القروض والسلفيات والتسهيلات الائتمانية الأخرى التي يمنحها وذلك عندما تصبح بعض تلك المبالغ غير قابلة للتحصيل كلياً أو جزئياً. ويجب الاعتراف كمصروف بمبالغ الخسائر التي أمكن تحديدها لمجموعة معينة من القروض والسلفيات، كما يجب تخفيض القيمة الدفترية الإجمالية للقروض والسلفيات باعتبارها مخصصاً لمقابلة الخسائر على القروض والسلفيات. ويعتمد في تقدير تلك الخسائر على حكم الإدارة، ومن الضروري أن تقوم الإدارة بتحديد تلك التقديرات بطريقة متناسقة من فترة لأخرى، حيث تم الإفصاح عن ذلك في القوائم المالية.

قد يتطلب أو تسمح الظروف أو القوانين المحلية للبنك أن يجنب مبالغ إضافية لمقابلة الخسائر على القروض والسلفيات بخلاف ما جاء بالفقرة السابقة. مثل هذه المبالغ تمثل تجنبيا أو تخصيصا للأرباح المحجوزة ولا تعتبر من قبيل المصروفات التي تدخل في تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة، وبالمثل فإن أي تخفيض في تلك الخسائر يؤدي إلى زيادة في الأرباح المحجوزة ولا يجب أن يدخل في حساب صافي ربح أو خسارة الفترة، كما يحتاج مستخدمو البيانات المالية إلى معرفة تأثير خسائر القروض والسلفيات على أداء البنك ومركزه المالي، إذ يساعدهم ذلك في الحكم على مدى كفاءة البنك في استخدام الموارد المتاحة لديه. وعلى ذلك يفصح البنك عن الرصيد الإجمالي لمخصص الخسائر المتعلقة بالقروض و السلفيات في تاريخ الميزانية والتغيرات التي حدثت على المخصص خلال الفترة، ويجب التقرير بشكل تفصيلي عن تلك التغيرات بما في ذلك المبالغ التي تم إعدامها في السابق وتم استردادها خلال الفترة ، وقد يقرر البنك تعليق احتساب فوائد على بعض القروض والسلفيات، يحدث ذلك على سبيل المثال عند تأخر أحد المقترضين عن سداد الفوائد أو أصل الدين لعدد متعاقب من الفترات المالية، حيث يقوم البنك بالإفصاح عن إجمالي مبالغ القروض والسلفيات التي لم يتم باحتساب فوائد عليها وذلك في تاريخ الميزانية والأساس المستخدم لحساب القيمة الدفترية لتلك القروض والسلفيات. ومن المرغوب فيه أيضا أن يقوم البنك بالإفصاح عما إذا كان قد اعترف بإيراد فوائد على مثل تلك القروض والسلفيات وأثر عدم احتساب فوائد على قائمة الدخل، وعندما تكون القروض والسلفيات غير قابلة للاسترداد فإنه يجب إعدامها خصما من مخصص الخسائر. وفي بعض الأحوال لا يتم إعدامها إلا بعد استكمال كافة الإجراءات القانونية الضرورية وتحديد مقدار الخسارة بصفة نهائية. وفي حالات أخرى يتم إعدامها مبكرا، مثال ذلك إعدام الدين بعد فترة محددة من توقف المقترض عن سداد أي فوائد أو أصل الدين والتي أصبحت واجبة السداد خلال فترة معينة. ونظرا لاختلاف التوقيت الذي يتم فيه إعدام القروض والسلفيات غير القابلة للتحصيل، فإن إجمالي مبالغ القروض والسلفيات وكذلك مقدار مخصص الخسائر قد يختلفان اختلافا واضحا في الظروف المتشابهة. وكنيجة لذلك فإن على البنك أن يفصح عن سياسته المتعلقة بإعدام القروض والسلفيات غير القابلة للتحصيل .

المخاطر المصرفية العامة

نص المعيار على أنه يجب الإفصاح بطريقة مستقلة عن أية مبالغ يتم تجنبها لمواجهة المخاطر المصرفية بصفة عامة بما في ذلك الخسائر المستقبلية أو أية مخاطر غير منظورة ومطلوبات احتمالية، باعتبارها تجنبيا أو تخصيصا للأرباح المحتجزة. كما انه في حالة تخفيض تلك المبالغ فإنه يجب زيادة الأرباح المحجوزة بمقدار التخفيض ولا تدخل مبالغ التخفيض في تحديد صافي

ربح أو خسارة الفترة، كما قد تتطلب أو تسمح الظروف أو القوانين المحلية للبنك تجنب مبالغ لمواجهة المخاطر المصرفية العامة، بما في ذلك الخسائر المستقبلية أو المخاطر الأخرى غير المنظورة وذلك بخلاف التحويلات لمقابلة الخسائر عن القروض و السلفيات الموضحة بالفقرة رقم (٤٥)، وقد يطلب أو يسمح للبنك بتجنب مبالغ لمقابلة المطلوبات الاحتمالية. مثل هذه المبالغ لمواجهة المخاطر المصرفية والمطلوبات الاحتمالية غير مؤهلة للاعتراف بها كمخصصات وذلك طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي السابع و الثلاثون " المخصصات، المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة". لذلك يعترف البنك بهذه المبالغ باعتبارها تجنباً أو تخصيصاً للأرباح المحتجزة. هذا ضروري لتجنب المبالغة في تقدير المطلوبات أو تخفيض الموجودات بأقل مما يجب أو عدم إظهار لمبالغ مستحقة أو مخصصات، الأمر الذي يوفر فرصة لتحريف لصافي الربح ولحقوق الملكية، لم يذكر في القوائم المالية بأن المخصصات والمطلوبات الاحتمالية يتم اعتبارها تجنباً أو تخصيصاً للإرباح المحتجزة.

الموجودات المقدمة كضمان :

نص المعيار على أنه يجب على البنك أن يفصح عن القيمة الإجمالية للمطلوبات المضمونة وطبيعة الموجودات المقدمة كضمان ومبالغها المسجلة، وفي بعض البلدان، يتحتم على البنوك بموجب القانون أو العرف أن تقوم بتقديم بعض موجوداتها كضمان مقابل ودائع معينة أو مطلوبات أخرى وعادة ما تكون قيم تلك المبالغ كبيرة. وبالتالي قد يكون لها تأثير كبير على الحكم على المركز المالي للبنك، تم الإفصاح عن ذلك في بند مخاطر السيولة وذلك طبقاً لنظام مراقبة البنوك وكذلك التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي يحتفظ البنك لدى مؤسسة النقد بوديعة نظامية تعادل ٧% من إجمالي ودائع العملاء تحت الطلب و ٤% من إجمالي حسابات العملاء لأجل بالإضافة إلى الوديعة النظامية يحتفظ البنك باحتياطي سيولة لا يقل عن ٢٠% من التزامات ودائعه ويتكون هذا الاحتياطي من النقد أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً كما يمكن للبنك الحصول على مبالغ إضافية من خلال ترتيبات استثمارية خاصة مع مؤسسة النقد العربي السعودي.

نشاطات الأمانة

نص المعيار على أنه عادة ما تقوم البنوك بمهام نشاطات الأمانة نيابة عن الغير، وينتج عن ذلك حيازتها لموجودات نيابة عن الأفراد، صناديق أموال، خطط تقاعد العاملين والمؤسسات الأخرى. وفي ظل وجود إطار قانوني لعلاقة الأمانة وعلاقة مشابهة فإن مثل تلك الموجودات لا

تعتبر موجودات خاصة بالبنك وبالتالي يجب عدم إدراجها بالميزانية العمومية للبنك . وفي حالة قيام البنك بممارسة هذه الأنشطة على نطاق واسع، فإن عليه الإفصاح بالبيانات المالية عن تلك الحقيقة وعن طبيعة تلك الأنشطة وذلك لأن البنك قد يتعرض لمطلوبات احتمالية في حالة تقصيره عن أداء هذه الأمانة . ولهذا الغرض فإن أنشطة الأمانة لا تشمل وظائف الحفظ الأمين، حيث تم الإفصاح عن ذلك في بند حسابات استثمارية مقيدة تحت بند ودائع بموجب ترتيبات وكالة ويقوم البنك على فتح حسابات استثمارية مقيدة لعملائه تحت بند الوكالة وتكون هذه الحسابات حسابات أمانة يقوم البنك باستثمارها نيابة عن عملائه في مباحات مع بنوك ومؤسسات مالية ويتقاضى نظير هذه الخدمة عمولة إدارية على هذه الحسابات.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

نص المعيار على أنه يعالج المعيار المحاسبي الدولي الرابع و العشرون "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" بصفة عامة الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة والعمليات التي تتم بين المنشأة وبين تلك الأطراف . وفي بعض البلدان قد يحظر أو يمنع القانون أو السلطات المنظمة الدخول في عمليات مع الأطراف ذات العلاقة، بينما يسمح بإجراء تلك المعاملات في بلدان أخرى. يعتبر المعيار المحاسبي الدولي الرابع و العشرون ملائماً للتطبيق بصفة خاصة عند عرض البيانات المالية للبنك في دولة تسمح بإجراء تلك المعاملات، بعض العمليات مع الأطراف ذات العلاقة قد تتم بشروط مختلفة عن العمليات التي تتم مع الأطراف الأخرى . فعلى سبيل المثال قد يقوم البنك بإقراض مبالغ أكبر أو بمعدلات فائدة أقل لأحد الأطراف المقربة عما يقدمه لأحد الأطراف غير المقربة بالرغم من تماثل الظروف. كذلك فإن السلفيات والودائع عادة ما تتم بطريقة أسرع وبشكل غير رسمي بين الأطراف ذات العلاقة عما تتم به بين الأطراف التي لا توجد بينها علاقة. وحتى في حالة قيام البنك بإجراء عمليات عادية (تدخل ضمن أنشطته العادية) مع أطراف ذات علاقة، فإن المعلومات المتعلقة بتلك العمليات تعتبر ملائمة لمستخدمي البيانات المالية، كما أن الإفصاح عن تلك العمليات يخضع لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الرابع و العشرون "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة " و عند قيام البنك بإجراء معاملات مع جهات مقربة، فإن من المناسب الإفصاح عن طبيعة العلاقة مع تلك الجهات، أنواع العمليات وعناصرها الضرورية واللازمة لفهم البيانات المالية للبنك . وتشمل العناصر التي يجب عادة الإفصاح عنها طبقاً لمقتضيات المعيار المحاسبي الدولي الرابع و العشرون " الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة " سياسة البنك في الإقراض للأطراف ذات العلاقة، وبالنسبة للعمليات مع الأطراف ذات العلاقة فإنه يجب الإفصاح عن مبالغ بنود كل من القروض والسلفيات، الودائع والحوالات المقبولة

القبولات المصرفية، و السندات الأذنية المقبولة الكمبيالات. وقد تتضمن الإفصاحات إجمالي المبالغ الظاهرة في بداية ونهاية الفترة بالإضافة إلى السلفيات والودائع والتسديدات والتغيرات الأخرى التي حدثت خلال الفترة وكل نوع من أنواع الإيرادات الرئيسية، ومصروف الفوائد والعمولات المدفوعة ومقدار المصروف الذي تم الاعتراف به لمقابلة الخسائر على القروض والسلفيات وكذلك رصيد حساب مخصص خسائر القروض والسلفيات في تاريخ الميزانية والتعهدات التي لا يمكن إلغاؤها والمطلوبات الاحتمالية والتعهدات الناتجة عن البنود خارج الميزانية .

تم الإفصاح عن المعاملات مع ذات العلاقة ويتعامل البنك خلال دورة أعماله العادية مع أطراف ذات علاقة تخضع تلك المعاملات ذات العلاقة للنسب المنصوص عليه في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة من مؤسسة النقد السعودي وأن طبيعة الأرصدة الناتجة عن تلك المعاملات هي أرصدة أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة لهم حيث ذكر مبالغ حسابات بيع أجل والتعهدات والتزامات المحتملة وحسابات جارية وحساب البلاد وحساب الاستثمار المباشر وأرصدة صناديق استثمارية وتتكون من ودائع العملاء وكذلك تم الإفصاح عن الإيرادات والمصاريف المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة وهي دخل التمويل وأتعاب إدارية لصناديق البنك الاستثمارية ومكافأة وبدلات أعضاء مجلس الإدارة ورواتب ومكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية ، كما تم الإفصاح على أن كبار المساهمين هم المساهمين الذين يمتلكون نسبة 5% أو أكثر من رأس مال البنك المصدر.

اختبار الفرضية الثانية : عدم كفاية الإفصاح عن حجم المخاطر التي تعرضت لها البنوك بسبب الأزمة المالية أثرت على سعر أسهم هذه البنوك.

لاختبار مدى صحة هذا الفرضية يجب الرجوع إلى بيانات البنوك بداية من الأزمة المالية ومقارنة نتائجها وأسعار أسهم هذه الشركات وهل حقاً انخفضت بشكل كبير جداً، وقبل الحديث عن ذلك يجب أن تطرق إلى مفهوم الأزمة المالية وهي " انخفاض حاد في أسعار الأصول المالية ينجم عن عدم التفاعل والانسجام بين السياسيتين المالية والنقدية وسياسات الاستثمار يؤدي لفوضى اقتصادية وإفلاس العديد من المصارف وشركات التأمين والوساطة وإلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي " (كنعان ، ٢٠٠٨ : ٢٧٦) واستناداً لهذا التعريف فإنه يوضح بأن هناك انخفاض حاد في أسعار الأصول المالية في الأسهم والسندات، في حين تتسبب الأزمة المالية بإفلاس المؤسسات المالية وهو ما حدث في بداية الأزمة المالية من الولايات المتحدة الأمريكية حيث أفلست عدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية العالمية وكان أبرز ضحاياها كالتالي :

- ١- بيعت مؤسسة واشنطن ميوتشوال للخدمات المالية أكبر الصناديق الأميركية العاملة في مجال الادخار والإقراض لمجموعة حي بي مورغان المصرفية العملاقة بـ ١.٩ مليار دولار.
- ٢- بنك الاستثمار الأميركي (ليمان برذرز) يعلن عن إفلاسه بعد فشل جهود المسؤولين الأميركيين في وزارة الخزانة والاحتياطي الاتحادي الأميركي لإنقاذ البنك.
- ٣- بنك ميريل لينش أحد البنوك الاستثمارية الكبرى في الولايات المتحدة يضطر لقبول عرض شراء من "بنك أوف أميركا" خشية تعرضه للإفلاس.
- ٤- الحكومة الأميركية تعمل على تأمين الجزء الأكبر من نشاط شركة "أي آي جي" العملاقة وأكبر شركة تأمين في العالم، وذلك بعد شرائها ديون الشركة المتعثرة بمبلغ ٨٥ مليار دولار.
- ٥- الحكومة البريطانية تضطر للتدخل لإنقاذ بنك "أتش بي أو أس" عن طريق قيام بنك لويدز بشرائه بمبلغ ١٢ مليار جنيه إسترليني.
- ٦- انهيار سعر المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية (فورتيس) في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- ٧- بنك واكوفيا رابع أكبر مصرف في الولايات المتحدة بيع لمؤسسة سيتي غروب المصرفية الأميركية ضمن موجة الاندماجات في السوق الأميركية لمواجهة تبعات الأزمة المالية.

القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية والأزمة المالية

من الطبيعي أن يكون الجهاز المصرفي أحد المداخل التي يمكن أن يتأثر بها الاقتصاد السعودي من الأزمة المالية العالمية وذلك بسبب استثمارات المصارف في الخارج وارتباطاتها مع المصارف العالمية وبعد مرور حوالي عام من اندلاع شرارة هذه الأزمة المالية العالمية فإن المصارف السعودية تؤكد بأنها في مأمن من هذه الأزمة وأن هناك العديد من العوامل التي أدت إلى صمودها أمام هذه الأزمة من أهمها ما يلي :

- المميزات التي يتمتع بها القطاع المصرفي السعودي وخاصة ما يتعلق بتطبيق مقررات لجنة بازل
- بعد البنوك السعودية عن ثقافة توريق القروض المنتشرة في بنوك أمريكا والدول الغربية
- توفر السيولة في البنوك السعودية وعدم وجود أي شح في تقديم الائتمان المصرفي حيث أن النمو في السيولة خلال الأشهر الثمانية الماضية نمواً كبيراً يتجاوز ٢١% مقارنة بحوالي ١٨% في العام الماضي كما سجلت الودائع نمواً كبيراً يتجاوز ٢٢% من المعدل السنوي للنمو في الأشهر الثمانية الأولى مما شهدته العام الماضي كما حدث نمو في الإقراض من جانب البنوك بمعدل أكثر من ٣٨% حيث كان معدل الإقراض ١١% في الأشهر الثانية من هذا العام، ورغم النتائج التي حققها الاقتصاد السعودي في القطاع المصرفي وارتفاع أرباح المصارف السعودي بشكل واضح ما زال الأمر يتطلب مزيداً من الشفافية فيما يتعلق بتأثر هذه البنوك بالأزمة المالية العالمية وخاصة ما يتعلق باستثماراتها وصناديقها الاستثمارية في الخارج ونوعية ومجالات هذه الاستثمارات (إدارة البحوث والدراسات ، ٢٠٠٨ : ١١) .

تأثير الأزمة المالية وأثرها على أسهم البنوك السعودية :

لدراسة تأثير الأزمة المالية وأثرها على نتائج البنوك يجب الرجوع إلى أسعار أسهم هذه البنوك في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨م وإلى تاريخ كتابة هذه البحث أي نهاية عام ٢٠٠٩م وذلك على النحو التالي :

م	البنوك	الربع الثالث من عام ٢٠٠٩	الربع الثاني من عام ٢٠٠٨	نسبة التغيير
١	بنك الرياض	26.50	36.50	27.39%
٢	بنك الجزيرة	19.30	38.50	49.87%
٣	بنك الاستثمار	18.55	35	47%
٤	البنك السعودي الهولندي	30.40	49.50	38.58%
٥	البنك السعودي الفرنسي	41.50	67	38.05%
٦	بنك ساب	45.60	72.25	36.88%
٧	البنك العربي الوطني	43.10	67	35.67%
٨	بنك سامبا	51.75	85.50	39.47%
٩	مصرف الراجحي	72.75	90.50	19.61%
١٠	بنك البلاد	20.80	41.50	49.87%
١١	مصرف الإنماء	12.80	18.50	30.81%

تحليل النتائج :

أنخفض بنك البلاد وبنك الجزيرة بنسبة تقارب ٥٠% من قيمته السوقية في حين أن مصرف الراجحي يعتبر أقل البنوك تأثراً حيث بلغ نسبة التغيير بداية من الأزمة المالية بنسبة ١٩.٦١% من قيمته السوقية، وكان سبب انخفاض هذه البنوك هو الأزمة المالية حيث أنخفض سعر السهم السوقية لجميع البنوك ولكن مع نتائج الفصل الثالث من عام ٢٠٠٨م ظهرت بنود في القوائم المالية للبنوك بنسب عالية وكان لابد من الوقوف على هذه البنود والمتمثلة في بند المخصصات ونوضح تأثيرها على النحو التالي :

المخصصات :

أظهرت القوائم المالية للبنوك السعودية ارتفاع مخصصات خسائر الائتمان للبنوك السعودية خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٩ لتصل إلى أكثر من ٥.٩ مليار ريال بنسبة ارتفاع قدرها ٢٥١% مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٨ والبالغة ١.٦٨ مليار ريال. وكان البنك الأهلي، أكبر البنوك السعودية وغير المدرج، أكثر البنوك تكويناً للمخصصات بقيمة ١٨٦٥ مليون ريال أي نحو ثلث إجمالي المخصصات تقريباً، فيما جاء مصرف الراجحي

بالمرتبة الثانية بمخصصات قدرها ١٢٤٧ مليون ريال وساب ثالثاً بمخصصات بلغت ٧٨٢ مليون ريال أي أن هذه البنوك الثلاثة قد ساهمت بـ ٦٦ % من إجمالي المخصصات. وقامت جميع البنوك السعودية بزيادة حجم مخصصات الائتمان خلال العام الحالي، مقارنة بالعام الماضي بنسب متفاوتة.

حجم المخصصات خلال التسعة أشهر الأولى ٢٠٠٩ مقارنة بالفترة المماثلة من عام ٢٠٠٨			
الفترة	سبتمبر ٢٠٠٨	سبتمبر ٢٠٠٩	التغير
الرياض	١١٦.٠	٤٣٣.٩	+ ٢٧٤ %
الجزيرة	٢٥.١	١٥٤.٨	+ ٥١٧ %
الاستثمار	٢٥.٠	١٢٠.٠	+ ٣٨٠ %
الهولندي	٣٨.٩	٤١٤.٧	+ ٩٦٦ %
الفرنسي	١٥.٤	٢٢٣.٥	+ ١٣٥١ %
ساب	٢٧٦.٨	٧٨٢.٢	+ ١٨٣ %
العربي	٤٧.٣	١٧٩.٨	+ ٢٨٠ %
سامبا	٢٧٠.١	٣٧٧.٢	+ ٤٠ %
الراجحي	٦٤٤.٥	١٢٤٦.٩	+ ٩٣ %
البلاد	١٢.٠	٩٨.٥	+ ٧٢١ %
الأهلي	٢٠٨.٤	١٨٦٥.٨	+ ٧٩٥ %
المجموع	١٦٧٩.٥	٥٨٩٧.٣	+ ٢٥١ %

*الأرقام بملايين الريالات

وحسب تطور المخصصات خلال عام ٢٠٠٩ فقد بلغ إجمالي المخصصات للربع الثالث نحو ٢.٣ مليار ريال وذلك مقارنة بـ ٣٤٥ مليون ريال في الفترة المقابلة من عام ٢٠٠٨ أي بزيادة قدرها ٦١١ % أكثر من نصفها من قبل البنك الأهلي والراجحي وساب.

حجم المخصصات خلال الربع الثالث ٢٠٠٩ مقارنة بالفترة المماثلة من عام ٢٠٠٨			
الفترة	سبتمبر ٢٠٠٨	سبتمبر ٢٠٠٩	التغير

الرياض	١٤.٧	١٥٣.٦	+ ٩٤٥ %
الجزيرة	(٠.١)	١١٥.٧	--
الاستثمار	٥.٠	٦٠.٠	+ ١١٠٠ %
الهولندي	٥.٨	١٧٢.٣	+ ٢٨٦٦ %
الفرنسي	(١٥.٣)	٥٧.٦	--
ساب	٩١.٨	٣٥١.٥	+ ٢٨٣ %
العربي	٩.٢	٥١.٢	+ ٤٥٧ %
سامبا	١٠٠.١	٧٦.٩	(٢٣ %)
الراجحي	١٨٥.٦	٥٩٤.٠	+ ٢٢٠ %
البلاد	٣.٣	٥٠.٥	+ ١٤٣٠ %
الأهلي	(٥٥.٠)	٧٦٩.٧	--
المجموع	٣٤٥.١	٢٥٤٣.٠	+ ٦١١ %

*الأرقام بملايين الريالات

وتعتبر المخصصات الإجمالية للبنوك السعودية خلال الربع الثالث هي الأعلى حتى الآن خلال العام الجاري وبنسبة نمو بلغت ٢٧ % مقارنة بالربع الثاني و ب ٥٨ % مقارنة بالربع الأول من العام الحالي.

تطور حجم المخصصات خلال عام ٢٠٠٩			
الفترة	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
الرياض	١٨٤.٨	٩٥.٥	١٥٣.٦
الجزيرة	(٠.٥)	٣٩.٧	١١٥.٧
الاستثمار	٥.٠	٥٥.٠	٦٠.٠
الهولندي	١٩.٤	٢٢٣.٠	١٧٢.٣
الفرنسي	٤٦.١	١١٩.٩	٥٧.٥٧
ساب	١١٦.٣	٣١٤.٤	٣٥١.٥
العربي	٥٤.٧	٧٣.٩	٥١.٢

٧٦.٩	٩٧.٣	٢٠٣.٠	سامبا
٥٩٤.٠	٤٢١.٦	٢٣١.٣	الراجحي
٥٠.٥	٢٤.٥	٢٣.٥	البلاد
٧٦٩.٧	٤٢٥.١	٦٧١.٠	الأهلي
٢٤٥٣.٠	١٨٨٩.٩	١٥٥٤.٦	المجموع

*الأرقام بملايين الريالات (موقع أرقام : ٢٠٠٩ م)

تحليل المخصصات وأثرها على القوائم المالية :

احد أسباب زيادة المخصصات هي إخفاء حقائق الديون المتعثرة على بعض عملاء البنك، وتعتبر هذه الإجراءات التي تتخذ من قبل هذه البنوك هي نوع من أنواع الهندسة المالية والتي لا تتسم بالشفافية والإفصاح في إجراءاتها الوقائية، ومن جهة أخرى فإن المخصصات قد أدت إلى تراجع في الأرباح أو تحقيق خسائر للبنوك وهو دليل على توخي الحذر من هذه البنوك كما هو واضح من زيادة في المخصصات من بداية العام ٢٠٠٩ م حتى نهايته كما هو واضح في الجداول أعلاه.

ومن جهة أخرى فإن البنك المركزي والتمثل في مؤسسة النقد العربي السعودي سوف يتأكد من كفاية هذه المخصصات وخصوصاً بعد انكشاف تعثر بعض الشركات ذات التأثير غير المباشر على البنوك السعودية مثل مجموعة سعد والقصيبي وكذلك مجموعة دبي العالمية، ولكن لم تقم هذه البنوك بالإفصاح عن حجم الديون لتلك الشركتين كل ما تم الإفصاح عنه هو قيمة إجمالية بتصريح من معالي محافظ مؤسسة النقد السعودي والخاصة بشركة دبي العالمية وقد حدد أن المبلغ يمثل ٢ في آلاف من ميزانية البنوك مجمعة أي ما يقارب من ٢.٧ مليار ريال لكل البنوك ولم يتم تحديد مبالغ كل بنك على حده مما أثر على سعر السهم في السوق ومما أثار الإشاعات حول بعض هذه البنوك والتي استفاد منها بعض المضاربين لشراء أسهم هذه البنوك بأسعار منخفضة بسبب تخلص صغار المساهمين من أسهمه في تلك البنوك.

التحليل بالنسب المالية المتعلقة بالمخصصات:

سوف نقوم بإجراء بعض التحليل على بعض بنود الميزانية وقائمة الدخل وعلاقتها بالمخصصات لبنك البلاد في تاريخ نهاية السنة المالية لعام ٢٠٠٨م وذلك حتى نتوصل إلى مدى تأثر هذا البنك بسبب المخصصات وهي كالتالي :

مبلغ مخصصات الانخفاض من خلال قائمة الدخل : ٦٥.٠٠٠.٠٠٠ مليون ريال

مبلغ مخصصات الانخفاض من خلال احتياطات الأخرى : ٢٢.٧٤١.٠٠٠ مليون ريال (تم الإفصاح على أن الاحتياطات الأخرى تمثل دخل (خسائر) التقييم غير المحققة للاستثمارات المتاحة للبيع وإن هذه الاحتياطات غير متاحة للتوزيع.

$$\text{إجمالي مخصصات الانخفاض في القيمة الموجودات الاستثمارية / دخل العمليات} \times 100 = \\ = (874.579.000 \div 65.000.000) \times 100 = 13.4\%$$

$$\text{إجمالي مخصصات الانخفاض في القيمة الموجودات الاستثمارية / الدخل من الموجودات} \\ \text{الاستثمارية} \times 100 = (669.237.000 \div 65.000.000) \times 100 = 10.3\%$$

$$\text{إجمالي مخصصات الانخفاض في القيمة الموجودات الاستثمارية / إجمالي الموجودات} \times 100 = \\ = (16.051.789.000 \div 65.000.000) \times 100 = 24.7\%$$

$$\text{إجمالي مخصصات الانخفاض في القيمة الموجودات الاستثمارية / صافي الدخل من الموجودات} \\ \text{الاستثمارية والتمويلية} \times 100 = (578.265.000 \div 65.000.000) \times 100 = 8.9\%$$

$$\text{إجمالي مخصصات الانخفاض في القيمة الموجودات الاستثمارية / صافي رسوم الخدمات} \\ \text{المصرفية} \times 100 = (216.024.000 \div 65.000.000) \times 100 = 33.2\%$$

$$\text{يمثل الوزن النسبي لمخصص الانخفاض في القيمة الموجودات الاستثمارية / إجمالي المصاريف} \\ \times 100 = (749.510.000 \div 65.000.000) \times 100 = 11.5\%$$

$$\text{إجمالي مخصصات الانخفاض في القيمة الموجودات الاستثمارية / صافي دخل السنة} \times 100 = \\ = (125.069.000 \div 65.000.000) \times 100 = 19.2\%$$

$$\text{إجمالي مخصصات المحملة خلال السنة في قائمة الدخل والاحتياطات الأخرى / صافي دخل} \\ \text{السنة} \times 100 = (125.069.000 \div 87.741.000) \times 100 = 14.2\%$$

الاستنتاجات:

في ضوء نتائج الدراسة الميدانية واختبارات الفروض يمكن تصنيف النتائج كالتالي :

أولاً : الاستنتاجات المتعلقة بتأثر القوائم المالية للبنوك بالجهات الرقابية والإشرافية المحلية والأجنبية على مستوى الإفصاح في القوائم المالية والمتمثلة في اختبار الفرضية على الدراسة المقارنة بين ما هو موجود في المعيار الدولي رقم ٣٠ وقياس مستوى الإفصاح في القوائم المالية لبنك البلاد (شركة مساهمة سعودية عامة)

على ضوء ما تقدم يتضح أن مستوى الإفصاح في بنك البلاد مناسب لمعرفة أداء البنك فقد تم تطبيق المعيار الدولي رقم ٣٠ إلا أنه يوجد بعض النقاط التي لم يتم الإفصاح عنها ولكن تم التطرق لها في الإيضاحات ومنها عدم تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم (٨) " القطاعات التشغيلية " والذي تم إصداره وأصبح تطبيقه إلزامياً اعتباراً من السنة المالية ٢٠٠٩م، كما أن مستوى الإفصاح يتأثر ببعض المعايير الصادرة من البنك المركزي والمتمثل في مؤسسة النقد العربي السعودي وقد تم الإفصاح عن ذلك في القوائم المالية للبنك مثل الإفصاح عن أسس إعداد القوائم المالية والمعايير المحاسبية المطبقة حيث ذكر "يقوم البنك بإعداد قوائمه المالية الموحدة بمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي"، كما تم إيضاح حركة الائتمان للمحفظة حسب تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي حيث تم تصنيف محفظة التمويل متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة إلى فئتين " جيدة ، تحتاج إلى عناية " ويعتبر التمويل المصنف تحت فئة جيد تمويلاً عاملاً له ميزات قوية والتي لا يوجد له أية نقاط ضعف سواء فعلية أو ممكنة، أما التمويل المصنف تحت فئة " تحتاج إلى عناية " يعتبر عاملاً أيضاً ولا يوجد له مشاكل من حيث دفعات المبلغ الأساسي أو دفعات العمولات ولكن تتطلب اهتمام خاص من الإدارة لوجود نقاط ضعف مالية وغير مالية فيه ومن الممكن أن تتسبب في تدهور إمكانية تحصيل المبالغ الأساسية أو دفعات العمولات مستقبلاً وأن التمويل المصنف تحت فئة " تحتاج إلى عناية " لا يعرض البنك لأية مخاطر تتطلب تصنيفه إلى درجة أقل، كما تم الإفصاح عن الاحتياطات الأخرى حيث تمثل دخل (خسائر) التقييم غير المحققة للاستثمارات المتاحة للبيع وأن هذه الاحتياطات غير متاحة للتوزيع، كما أن البنك يتأثر بالجهات الرقابية والإشرافية المحلية وعلى مستوى الإفصاح في القوائم المالية حيث يتم ملاحظة ذلك في القوائم المالية للبنك وخاصة في بعض البنود مثل بند مخاطر السيولة حيث ذكر البنك طبقاً لنظام مراقبة البنوك وكذلك التعليمات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي يحتفظ البنك لدى مؤسسة النقد بوديعة

نظامية تعادل ٧% من إجمالي ودائع العملاء تحت الطلب و ٤% من إجمالي حسابات العملاء لأجل. كما أن البنك يتأثر بالجهات الرقابية والإشرافية الأجنبية والتي تؤثر على مستوى الإفصاح في القوائم المالية وكما هو واضح في تطبيق البنك للركيزة الثالثة من بازل (٢) حيث تم عمل الإفصاحات والتي تطلبتها الركيزة الثالثة وتم الإفصاح عن الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان والموجودات المرجحة للمخاطر التشغيلية والموجودات المرجحة لمخاطر السوق وإجمالي الركيزة الأولى للموجودات المرجحة للمخاطر وإجمالي الركيزة الثانية للموجودات المرجحة للمخاطر ونسبة كفاية رأس المال والإفصاح عن نسبة الشريحة الأولى وكذلك نسبة الشريحة الثانية.

ثانياً: الاستنتاجات المتعلقة بعدم كفاية الإفصاح عن حجم المخاطر التي تعرضت لها البنوك بسبب الأزمة المالية أثرت على سعر أسهم هذه البنوك.

أن البنوك السعودية تأثرت بشكل مباشر وغير مباشر بسبب الأزمة المالية وذلك بسبب زيادة المخصصات بنسب كبيرة جداً مما يدلنا على أن هذا البنك قد تواجه مشاكل مع عملائه أو بعض استثماراتها الخارجية وخاصة الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لم يتم الإفصاح من قبل هذه البنوك عن إجمالي المبالغ المالية التي تعثرت بها هذه البنوك والتي تسمى بالأصول السامة، وكذلك لم يتم الإفصاح عن حجم تعرض هذه البنوك إلى مديونية الشركتين المتعثرتين وهما شركة سعد والقصيبي وشركة دبي العالمية.

كما استنتج الباحث أن تأثير هذه المخصصات على بنود الميزانية وقائمة الدخل ذات تأثيرات مختلفة حيث يرى الباحث أنه يجب الرجوع إلى القوائم المالية للبنوك ودراسة أثر زيادة هذه المخصصات على بنود الميزانية وقائمة الدخل حيث قام الباحث بتطبيق ذلك على القوائم المالية لبنك البلاد لعام ٢٠٠٨م وخلص البحث إلى أن إجمالي مخصصات الانخفاض في القيمة الموجودات الاستثمارية تمثل ٧.٤% من دخل العمليات لبنك البلاد، في حين إن إجمالي مخصصات الانخفاض في القيمة الموجودات الاستثمارية تمثل ما نسبته ٩.٧% من الدخل من الموجودات الاستثمارية وهي نسبة بسيطة مقارنة بإجمالي الموجودات الاستثمارية، كما أن إجمالي مخصصات الانخفاض في القيمة الموجودات الاستثمارية والبالغة ٦٥ مليون تمثل ما نسبته ٠.٤% من إجمالي موجودات البنك، كما أن إجمالي مخصصات الانخفاض في القيمة الموجودات الاستثمارية تمثل ١١.٢% من صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية، في حين أن إجمالي مخصصات الانخفاض في القيمة الموجودات الاستثمارية تمثل ٣٠% من

صافي رسوم الخدمات المصرفية وهي نسبة مقبولة نوعاً ما، كما أن الوزن النسبي لمخصص الانخفاض في قيمة الموجودات الاستثمارية لا تمثل سوى ٨.٦% من إجمالي المصاريف، إلا إن هذه المخصصات تأثرت بشكل كبير جداً على صافي دخل السنة حيث بلغ نسبة إجمالي مخصصات الانخفاض في قيمة الموجودات الاستثمارية نسبة ٥١.٩% من صافي دخل السنة وهي نسبة كبيرة جداً تؤثر بشكل كبير على ربحية السهم، في حين إن إجمالي المخصصات المحملة خلال السنة في قائمة الدخل تبلغ ٦٥ مليون والمحوّلة على الاحتياطات الأخرى تبلغ ٢٢ مليون تأثر بشكل كبير جداً على صافي دخل السنة حيث تمثل هذه الاحتياطات نسبة ٧٠.١% من صافي دخل السنة وهذه النسبة تؤثر بشكل كبير جداً على سعر السهم مما يؤدي إلى خروج المستثمرين من هذا السهم والبحث عن سهم أكثر ربحية حيث بلغ ربحية السهم ٠.٤٢ ريال وهو مبلغ منخفض جداً مقارنة بباقي البنوك.

وفي النهاية فإن المخصصات تستحق من المحللين الماليين والمستثمرين اهتماماً وخاصة في ظل الأزمة المالية، فإيرادات البنوك تعتمد بشكل كبير على سياسية المخصصات والتي ينبغي أن تكون مؤشراً على المخاطر حيث تسجل هذه المخصصات عندما تكون المخاطر قد تحولت إلى خسائر محتملة أو شبه مؤكدة، كما أن هذه المخصصات ترتبط بالسياسات الائتمانية والتي تعتمد على البنوك والمتركة في مخاطر الائتمان، كما يجب على البنوك أن تلتزم بالقواعد والسياسات المحاسبية والمالية عند معالجتها للمخصصات.

مصادر البحث

الكتب العربية :

- ١- الدكتور على كنعان: الأسواق المالية ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٨م
- ٢- الدكتور إسماعيل إسماعيل و الدكتور نضال العرييد والدكتور محي الدين حمزة ، المحاسبة المصرفية ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٩م .
- ٣- الدكتور حسين القاضي والدكتور مأمون حمدان ، نظرية المحاسبة ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٦م.
- ٤- الأستاذ الدكتور وليد الحياي ، نظرية المحاسبة ، الأكاديمية العربية في الدنمرك ، ٢٠٠٧م
- ٥- الدكتور حسين القاضي والدكتور مأمون حمدان ، المحاسبة الدولية ومعاييرها ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٧م
- ٦- الدكتور طارق عبد العال حماد ، موسوعة معايير المحاسبة ، الجزء الثاني عرض القوائم المالية (٢) ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٤ .
- ٧- المعايير المحاسبة المالية، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، محرم ١٤٢٢هـ / مارس ٢٠٠٣م.

الدوريات والنشرات الاقتصادية :

- ١- إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية ، مجلس الغرف السعودية ، ٢٠٠٨م

موقع الانترنت

- ١ - موقع أرقام

<http://www.argaam.com/Portal/Content/ArticleDetail.aspx?articleId=1298>